



المعهد المغربي لتحليل السياسات
MOROCCAN INSTITUTE FOR POLICY ANALYSIS
٠٥٤١٠٨ ٠٤٢٥٤٥٤ | ٨٥٢٥٤ | +٥٥٠٦

زلزال الأطلس الكبير : الكارثة، الأزمة، والاستجابة الحكومية

نتائج أولية

د. محمد مصباح
د. رشيد أوراغ
د. هاجر الإدريسي

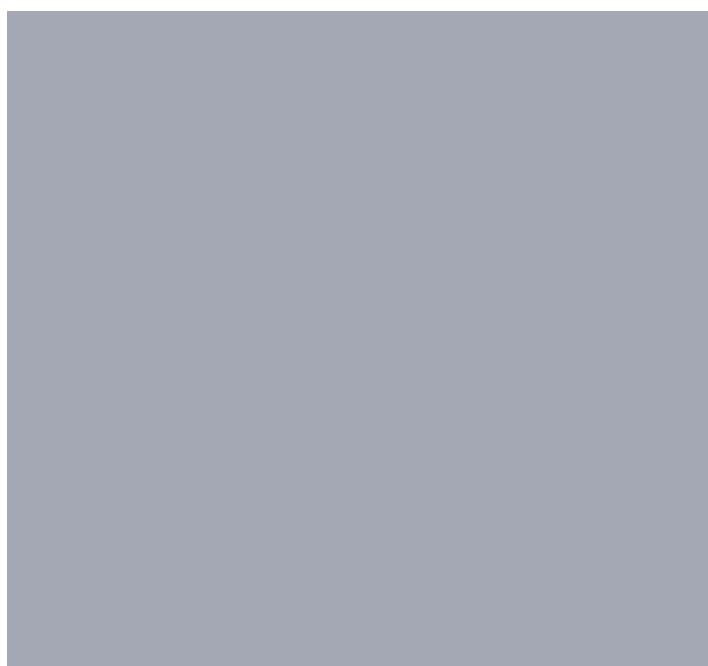
مارس 2024

زلزال الأطلس الكبير : الكارثة، الأزمة، والاستجابة الحكومية

نتائج أولية

د. محمد مصباح
د. رشيد أوزار
د. هاجر الإدريسي

مارس 2024



© 2024. المعهد المغربي لتحليل السياسات، جميع الحقوق محفوظة.

المعهد المغربي لتحليل السياسات مركز تفكير مستقل لا يأخذ مواقف مؤسساتية من قضايا السياسات العمومية. الآراء المعبر عنها في هذا المنشور تعكس وجهة نظر صاحبها ولا تعكس بالضرورة رؤى المعهد.

لا يجوز نقل أو نشر أي جزء من هذا المنشور، بأي شكل من الأشكال بدون الحصول على إذن كتابي مسبق من المعهد.

يرجى التواصل مع: contact@mipa.institute

الفهرس

9	تقديم :
9	• السياق
10	• إدراك حجم الكارثة
12	تصميم البحث :
13	• لمحة عن المجيبين على الاستبيان
18	النتائج الرئيسية
18	• فعالية التدبير الحكومي
33	• العملية التواصلية خلال الأزمة
33	مشهد العملية التواصلية المغربي
35	النتائج
44	فريق البحث :

- الشكل 1: توزيع النوع الاجتماعي
- الشكل 2: التوزيع حسب السن
- الشكل 3: التنوع اللغوي
- الشكل 4: التوزيع حسب الجهات
- الشكل 5: الوسط القروي والوسط الحضري
- الشكل 6: توزيع الدخل
- الشكل 7: المستوى التعليمي
- الشكل 8: الوضع الوظيفي
- الشكل 9: القطاع العام والقطاع الخاص
- الشكل 10: الرضا عن تدبير الحكومة لأزمة الزلزال
- الشكل 11: الرضا عن تدبير الحكومة لأزمة الزلزال/بناء على النوع الاجتماعي
- الشكل 12: الرضا عن تدبير الحكومة لأزمة الزلزال / حسب الجهة
- الشكل 13: التأثير المباشر للزلزال على المحييين على الاستبيان
- الشكل 14: تلقي الدعم والمساعدة من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني
- الشكل 15: الانطباع حول كفاية دعم الحكومة
- الشكل 16: جهود المساهمة في دعم ضحايا الزلزال
- الشكل 17: أشكال الدعم
- الشكل 18: معدل الرضا عن مساهمات منظمات المجتمع المدني والجمعيات خلال عمليات الإنقاذ والإغاثة
- الشكل 19: سرقة المساعدات الموجهة لضحايا الزلزال والتلاعب بها
- الشكل 20: ممارسات في أعقاب الزلزال
- الشكل 21: القلق من تداعيات الزلزال على الوضع الاقتصادي
- الشكل 22: القلق بشأن التأثير الاقتصادي للزلزال / حسب الوضع الوظيفي
- الشكل 23: القلق حيال تداعيات الزلزال على قطاع السياحة
- الشكل 24: مصادر الحصول على الأخبار والمعلومات حول الزلزال
- الشكل 25: قنوات الإعلام المتبعة للحصول على تغطية أكثر عن الحدث
- الشكل 26: مصادفة أخبار زائفة أو غير صحيحة حول الزلزال
- الشكل 27: مصادر الأخبار الزائفة
- الشكل 28: الانطباع الذي تركه دور مؤثري وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأزمة
- الشكل 29: نمط مشاركة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي خلال أزمة الزلزال
- الشكل 30: نمط مشاركة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي خلال أزمة الزلزال/حسب النوع الاجتماعي
- الشكل 31: نمط مشاركة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي خلال أزمة الزلزال/بناء على الوضع الوظيفي
- الشكل 32: رضا المحييين على الاستبيان عن العملية التواصلية لوسائل الإعلام العمومية المغربية خلال أزمة الزلزال
- الشكل 33: الثقة في الأخبار التي نشرتها الحكومة بخصوص الزلزال
- الشكل 34: الرضا عن العملية التواصلية للحكومة المغربية خلال أزمة الزلزال

تقديم :

السياق

تعد الكوارث الطبيعية من أكبر التحديات التي تواجهها دول وحكومات العالم. ويعد زلزال الثامن من شتنبر الذي ضرب الحوز الأحدث من سلسلة الأزمات التي ضربت المغرب منذ جائحة كوفيد-19، حيث طرحت الكارثة عدة أسئلة حول قدرة الحكومة المغربية على التعامل مع الوضع وإنقاذ الضحايا. وحُدد مركز الزلزال الذي بلغت قوته 6.4 درجات على بعد 70 كلم جنوب شرق مراكش بينما تركزت خسائره البشرية والمادية في إقليم الحوز وتارودانت وشيشاوة ونجمت عنه خسائر بشكل أقل في مراكش وورزازات وأزيلال.

وحسب السلطات المحلية فقد بلغ عدد ضحايا الزلزال 2946 شخصًا قضوا نحبهم وجرح 6125 شخصًا في أعقاب هذه الكارثة الطبيعية. كما تقدر الحكومة أن ما يقرب من ستين ألف مبنى قد دُمّرت بالكامل أو جزئيًا، معظمها في قرى جبلية نائية وفقيرة، مؤثرة على ما لا يقل عن 300,000 شخص (المصدر: وزارة الداخلية). وعقب هذه الكارثة، أعلن الديوان الملكي فترة حداد وطني لمدة ثلاثة أيام وأنشأ على الفور لجنة وزارية لتطوير برنامج لإعادة تأهيل وإعمار المنازل المتضررة. ومن جانب آخر فاقمت هذه الكارثة الطبيعية من أنماط الضعف والهشاشة الموجودة مسبقًا، ورفعت الوعي حول جيوب الفقر¹ التي لا تزال قائمة في المناطق القروية، والتي لم تشارك إلى حد كبير في التحولات الاقتصادية العميقة التي شهدتها المغرب في العقدين الماضيين.

و عقب الأخبار المأساوية في المغرب، تدفقت عروض المساعدة من حول العالم، حيث استجاب المغرب فقط لعروض الدعم من الدول الصديقة : إسبانيا، قطر، المملكة المتحدة، والإمارات العربية المتحدة.

وشهدت البلاد محليا أيضا موجة من التضامن والتعبئة الاجتماعية على مستوى القاعدة الشعبية حيث تكاثفت جهود المغاربة من مختلف الأوساط، بما في ذلك نشطاء المجتمع المدني، ودعاة حقوق الإنسان، وأعضاء المجتمع، لدعم المناطق المتضررة من الزلزال، وخاصة تلك الموجودة في المناطق الجبلية النائية، من خلال توفير الطعام، والماء، والأدوية، والملابس، والإسكان المؤقت. كما استجاب عشرات الآلاف من المغاربة من مدن مثل الرباط، والدار البيضاء، وطنجة،

1 وفقًا لقاعدة بيانات خريطة الفقر للمندوبية السامية للتخطيط لعام 2014، كلما كانت المنطقة أقرب إلى مركز الزلزال، كانت نسبة الفقر متعدد الأبعاد والفقر النقدي أعلى، وذلك فوق المتوسطات الجهوية والوطنية. وتندهور نتيجة لهذا مقاييس التعليم، بما في ذلك معدل الأمية، غالبًا في المناطق القروية من مركز الزلزال بشكل أشد.

والعيون، لدعوات السلطات لتلبية الحاجة الملحة للتبرع بالدم. إضافة إلى بروز مبادرات خيرية مهمة استجابةً للكارثة.

وقامت الحكومة أيضًا على الفور بتقييم تأثير الأضرار وأطلقت خطط إعادة إعمار وإصلاح طموحة. وبتوجيهات ملكية، أنشأت لجان المالية والتنمية الاقتصادية بالبرلمان المغربي صندوقًا خاصًا لجمع المساهمات والتبرعات لإغاثة المتضررين من الزلزال، متماشياً مع الإطار القانوني لمثل هذه الصناديق كما هو موضح في الدستور المغربي وقانون المالية. بالإضافة إلى هذه الجهود الرسمية، أطلقت العديد من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات حملات لجمع الأموال والمساعدات. لتكشف، الحكومة فيما بعد عن رؤية جديدة للجهة، تجمع بين المساعدة المالية العاجلة للأسر المتضررة واستراتيجية تنمية طموحة لأقاليم الأطلس الكبير. وشرعت هذه اللجنة في جهود الإنعاش من بينها تخصيص منحة شهرية قدرها 2500 درهم مغربي (242 دولار) لمدة عام واحد للعائلات التي تأثرت بالزلزال ابتداءً من 6 أكتوبر 2023. وتعتبر هذه الدفعات من بين أشكال الإغاثة العديدة والعون الذي يخطط المغرب لتقديمه للسكان الذين تشرذموا بسبب الزلزال. بالإضافة إلى ذلك ستوفر الحكومة المساعدة في إعادة الإسكان المؤقت وتقديم ما يقارب 140,000 درهم (13,600 دولار) لإعادة بناء المنازل المدمرة (60 ألف مبنى مدمر، بما في ذلك أكثر من 500 مدرسة تقع في معظمها في أقاليم الحوز، شيشاوة وتارودانت) إضافة إلى إعادة بناء حوالي 1000 مدرسة و 42 مركز صحي.

إدراك حجم الكارثة

نظرا للأثار الناجمة عن الكوارث وتأثيرها على الجميع، وجب فهم تأثيراتها الاجتماعية والسياسية العامة بشكل أفضل. ويمكن لهذه الكوارث أن تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد بحيث تؤدي إلى إتلاف ممتلكاتهم أو تشكل خطراً على حياتهم وحياة القريبين منهم. وتحمل هذه الأحداث في طياتها أيضاً القدرة على تغيير نظرة المواطنين وتشكيل وعيهم بطرق أعمق وأشمل. فعلى سبيل المثال، قد تؤثر مثل هذه الأزمات على كيفية تفكير المواطنين بجيرانهم الذين ساعدوهم خلال الزلزال، وقد تغير الكارثة أيضاً الطريقة التي يشعر بها المواطنون تجاه الآخرين بشكل عام، وأبرز مثال على هذا ما بعد تجربة تبرعات المواطنين لمساعدة الأفراد المتأثرين. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر الكارثة أيضاً على الرأي العام تجاه الحكومة، لأن المواطنين قد يشعرون بمدى رضاهم من عدمه عن طريقة تعاملها مع الأزمة². وفي فمثل هكذا سياق، يمكن أن تنشأ هذه التأثيرات الاجتماعية والسياسية ليس فقط من التجارب المباشرة ولكن أيضاً من التعرض

2 . 2017 ألبخت، ف . التأثير الاجتماعي والسياسي للكوارث الطبيعية: دراسة المواقف وتغطية وسائل الإعلام بعد الكوارث. جامعة أسبلا.

غير المباشر للأحداث، مثلاً من خلال التغطية الإعلامية للحدث . ففي نهاية المطاف، تعتبر هذه القنوات الإعلامية المختلفة سواء كانت التليفزيون أو الإذاعة مصدر المعلومات للمواطنين وتبقيهم دائماً على إطلاع.

فهل تتغير بالتالي الثقة الاجتماعية، والثقة السياسية، والرضا عن الحكومة عمومًا بعد الكوارث الطبيعية؟ وكيف تم نقل الخبر من طرف وسائل الإعلام التقليدية والجديدة مثل التقارير الإخبارية عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي؟

وتهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى استعراض كل من تأثير كارثة زلزال الحوز على رأس المال الاجتماعي والرضا عن الحكومة بين المواطنين وكذا تغطية وسائل الإعلام للحدث باعتبارها آلية مفترضة لتقاسم المعلومات.؛ تبدأ هذه الدراسة بتسليط الضوء على أهمية رأس المال الاجتماعي والنظرة العامة تجاه الحكومة، استنادًا إلى بحوث متعددة التخصصات في مجال الكوارث. وقد تم الاعتراف بأهمية هذه المفاهيم في فهم تأثير الكوارث، على الرغم من أنها لم تكن دائمًا موضوعة في قلب البحث بالشكل الكافي. وثانيًا، تشكل هذه المفاهيم اللبنة الأساس فيما يتعلق بالثقافة السياسية، والحكم الديمقراطي، والعمل الجماعي (بوتنام، 2003؛ أوستروم وآهن، 2008).

وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين بحيث يتناول القسم الأول منها كيفية إدراك الناس لاستجابات الحكومة للحدث الزلزالي. ويشمل ذلك تقييم سرعة وتنسيق جهود الاستجابة للطوارئ، وتوزيع الموارد لعمليات الإنقاذ والإغاثة، والفعالية الإجمالية لاستراتيجيات إدارة الأزمات. كما يهدف إلى تحديد العلاقة بين فعالية أداء الحكومة أثناء الكارثة والتأثير الناتج على المواقف الاجتماعية. ويستعرض هذا الجزء من الدراسة أيضاً كيف أن تصرفات الحكومة وطرقها في التواصل خلال الأزمات يمكن أن تزيد أو تقلل من ثقة الناس ورضاهم عنها .

ويتعلق القسم الثاني بالتعمق في مستوى العملية التواصلية خلال أزمة زلزال الحوز ويهدف إلى استقراء تأثير الكارثة في ثقة المجتمع بالسلطات ورضاه عن الحكومة من خلال فحص ديناميكيات نشر المعلومات. ويتضمن ذلك استقصاء كيفية إسهام كل من وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، بما في ذلك التقارير الإخبارية عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، في تكوين وجهات نظر الجمهور وردود أفعالهم تجاه أحداث ماثلة.

3 بوتنام، آر. دي. (2000). البولنج مفردا: انهيار المجتمع الأمريكي وإحياءه. نيويورك: سايمون وشوستر.

4 أوستروم، إي.، وآهن، ت. ك. (2008). معنى رأس المال الاجتماعي وابطته بالعمل الجماعي. في فان ديث، ج. دبليو. ووليب، ج.، المحررون. دليل على رأس المال الاجتماعي. نورثهامبتون، ماساتشوستس: إدوارد الجارنق باب، ص 17-35.

تصميم البحث :

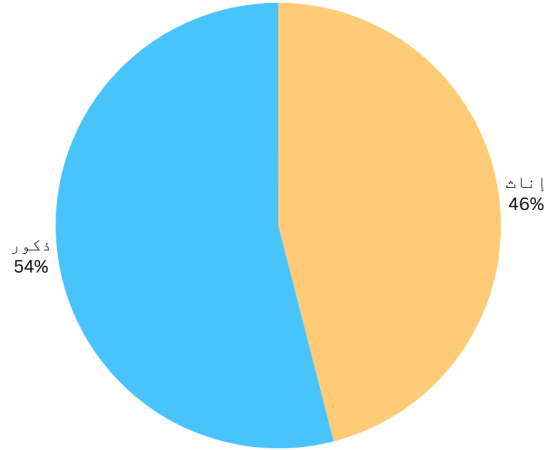
يحدد هذا القسم منهجية البحث ويصف التصميم البحثي المعتمد في هذه الدراسة. حيث تستند النتائج المقدمة في هذا التقرير إلى تحليل البيانات الكمية استنادًا إلى عينة تمثيلية من 2000 شخص. وقد تم جمع البيانات بين أكتوبر وديجنبر من سنة 2023. ومن أجل ضمان تمثيلية العينة، تم الاعتماد على نهج العينة العشوائية الطبقية، باستخدام متغير "النوع الاجتماعي" كحصة محددة مسبقًا لتحقيق توزيع عادل للإناث والذكور في العينة. وبالعودة إلى جمع البيانات فلقد تمت عن طريق مقابلات هاتفية بمساعدة الحاسوب (CATI). وتعتبر هذه المقابلات الهاتفية مقابلات منظمة يجريها محاور يسجل الإجابات على أسئلة ذات جواب يكون إما بالإيجاب أو النفي. وتمكن هذه المقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب المحاورين من إدخال الردود مباشرة في قواعد البيانات التي تبدأ بدورها في تجميع وتحليل البيانات المدخلة. كما أنه بالإضافة إلى هذه الميزة، تعتبر المقابلات الهاتفية نسبيًا غير مكلفة على مستوى إدارتها (ما لم تتم عملية الاتصال بمسافات طويلة) ولا تستغرق من الوقت الكثير، مقارنة بالوقت الذي قد تستغرقها الاستبيانات المكتوبة. ويتم بعد ذلك تسجيل بيانات البحث وتمييزها والتحقق منها بحثًا عن أي أخطاء أو فجوات أو تناقضات فيها. بعد ذلك، يتم قياس البيانات التي تم تحليلها حسب النوع الاجتماعي والعمر والجنسية والجهة.

و يتكون هذا الاستبيان من 27 سؤالًا. ووفقًا للتركيبة الديموغرافية للسكان المغربية حسب المندوبية السامية للتخطيط (المندوبية السامية للتخطيط 2014)، فإن هذه العينة المدروسة تمثل المواطنين المغربية الذين هم في سن 18 فما فوق. وأستعمل لتحليل البيانات الكمية برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية كما عُرِضت النتائج على شكل جداول ورسوم بيانية. ولتفسير البيانات تم الاعتماد على الترددات، والنسب المئوية، وغيرها من الإحصائيات الاستدلالية أو الوصفية التي تم جمعها لهذا الغرض.

لمحة عن المجيبين على الاستبيان

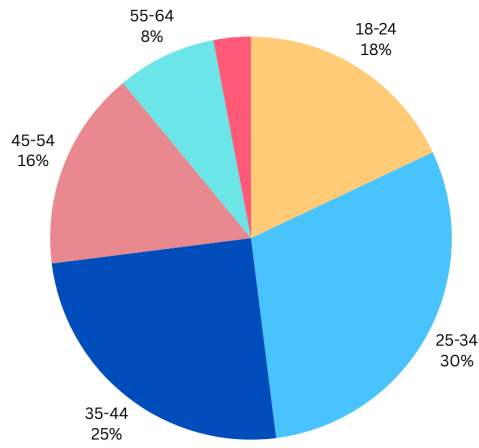
تتألف العينة من توزيع متساو للنوع الاجتماعي، حيث تمثل الإناث 46% من العينة (راجع الشكل 1). يوضح التوزيع العمري أن 30 بالمئة تتراوح أعمارهم بين 25 و 34، و 25 بالمئة تتراوح أعمارهم بين 35 و 44، في ما يشكل كبار السن (64 و ما فوق) 8 بالمئة من العينة (راجع الشكل 2). وأشار 85% من المجيبين على الاستبيان إلى أن اللهجة المغربية هي لغتهم الأساسية، مما يشير إلى تعلق كبير بهذا النوع اللغوي في التواصل اليومي (راجع الشكل 3). بينما كانت اللغات الأمازيغية والفرنسية أيضاً خيارات شائعة، حيث اختار 13% و 1% من المجيبين هذه اللغات على التوالي (راجع الشكل 3). ويسلط هذا التوزيع الضوء على التنوع اللغوي داخل المجموعة المدروسة. وفيما يتعلق بالتقسيم الجهوي، يعيش 20% من المجيبين في جهة الدار البيضاء، تليها جهة مراكش أسفي بنسبة 15%، والرباط-سلا-القنيطرة ب 14%، وسوس ماسة ب 9%. بينما يعيش 3% فقط من المجيبين في الأقاليم الجنوبية (كلميم وادنون-العيون الساقية الحمراء-الداخلة) (راجع الشكل 4). وتصل نسبة الساكنة الحضرية إلى 63% مقابل 32% من المجيبين التي ينتمون إلى الوسط القروي (راجع الشكل 5). ونجد أيضاً تقسيماً آخر بناءً على دخل الأفراد، حيث يشكل الأفراد الذين يقل دخلهم عن 3000 درهم مغربي حوالي 43% من المجيبين؛ أما أولئك الذين يتراوح دخلهم بين 3000 و 8000 درهم مغربي شهرياً فيمثلون 30%؛ بينما أولئك الذين يتراوح مدخولهم بين 8000 و 15000 يمثلون نسبة 6% (راجع الشكل 6). و بالنسبة للمستوى التعليمي، فنسبة 15% من المجيبين على الاستبيان كانت لصالح غير الحاصلين على أي تعليم، بينما كانت نسبة 22% حاصلة على تعليم في المستوى الابتدائي، وحوالي 36% من المجيبين لديهم مستوى التعليم الإعدادي أو الثانوي، و 10% هم حاصلون على تعليم جامعي (أي في سنتهم الأولى أو الثانية من الإجازة) (راجع الشكل 7). كما تم استفسار المشاركين في الاستطلاع عن وضعهم الوظيفي، ما كشف عن تمثيل متنوع ضمن العينة المدروسة. حيث أشارت الإجابات إلى أن 32% من المجيبين على الاستبيان يعملون حالياً؛ و 19% حددوا أنفسهم كعاملين مستقلين؛ بينما أبلغت نسبة 16% عن كونها عاطلة عن العمل. بالإضافة إلى ذلك، نجد نسبة صغيرة لكنها ملحوظة بلغت 3% من المشاركين أفادوا بأنهم متقاعدون (راجع الشكل 8). كما أبان الاستبيان على تفوق العمالة في القطاع الخاص، بحيث ذكر 78% من المجيبين أنهم يعملون في القطاع الخاص، بينما أشار 22% إلى أنهم يعملون في القطاع العام (راجع الشكل 9).

توزيع النوع الاجتماعي

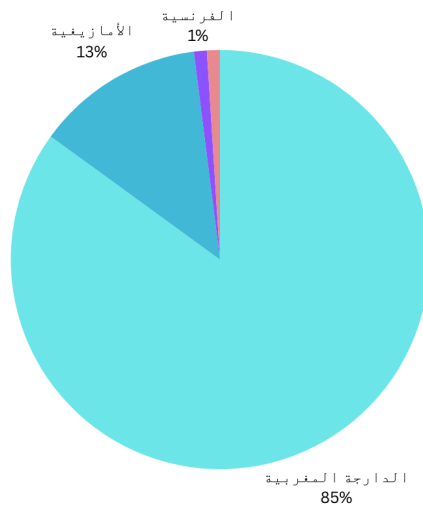


الشكل 2: التقسيم حسب السن

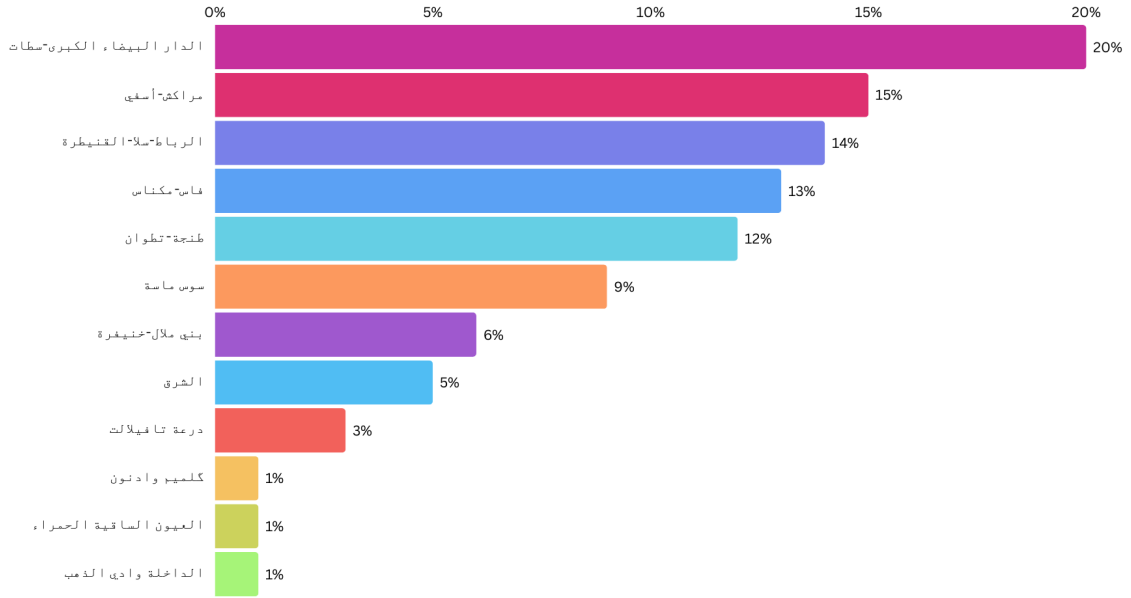
توزيع السن



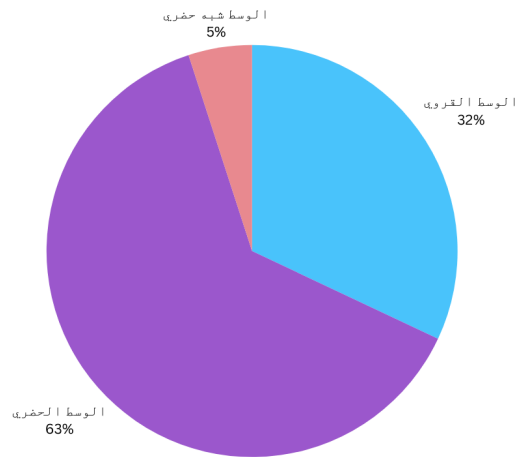
التنوع اللغوي



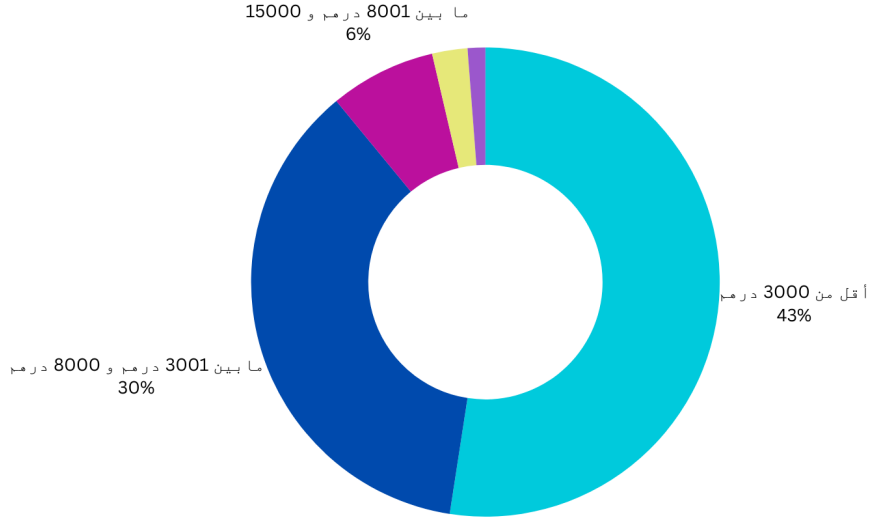
الشكل 4 التوزيع حسب الجهات



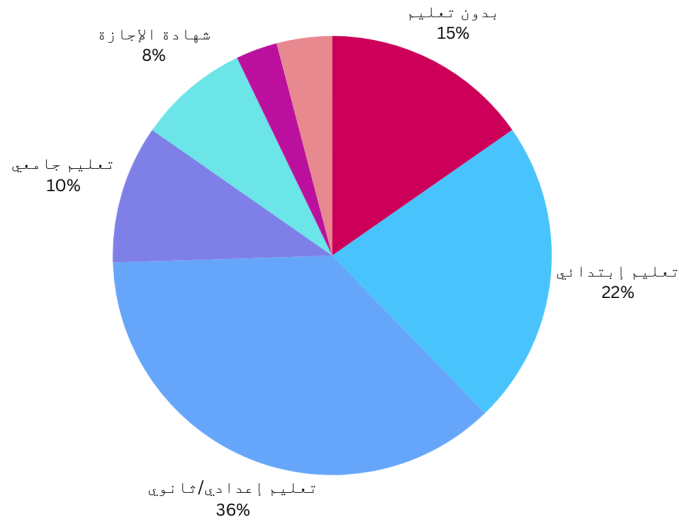
الشكل 5 الوسط القروي والوسط الحضري



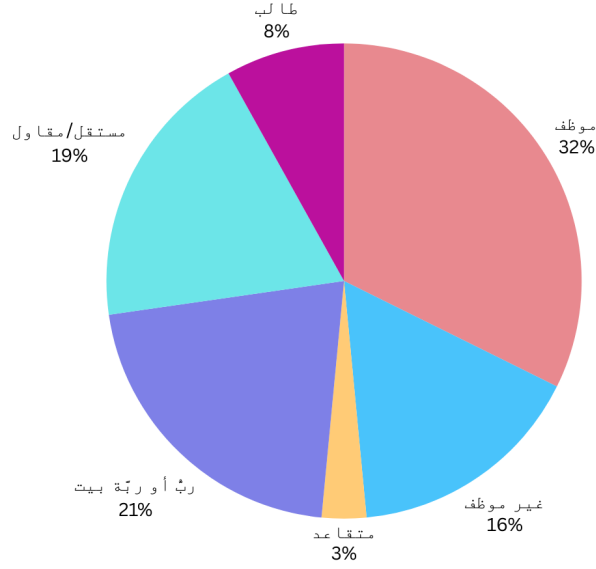
الشكل 6 توزيع الدخل



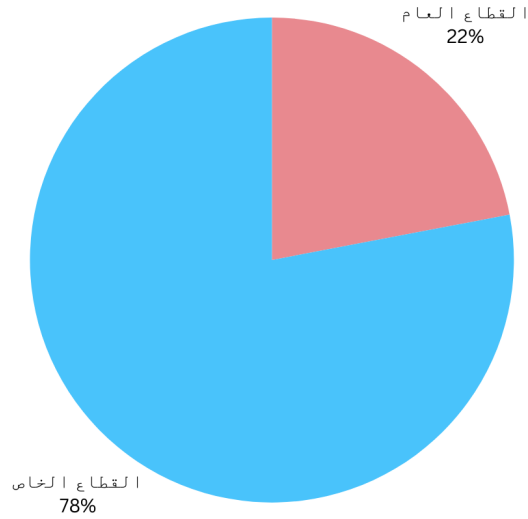
الشكل 7 المستوى التعليمي



الشكل 8 الوضع الوظيفي



الشكل 9 القطاع العام والقطاع الخاص



النتائج الرئيسية

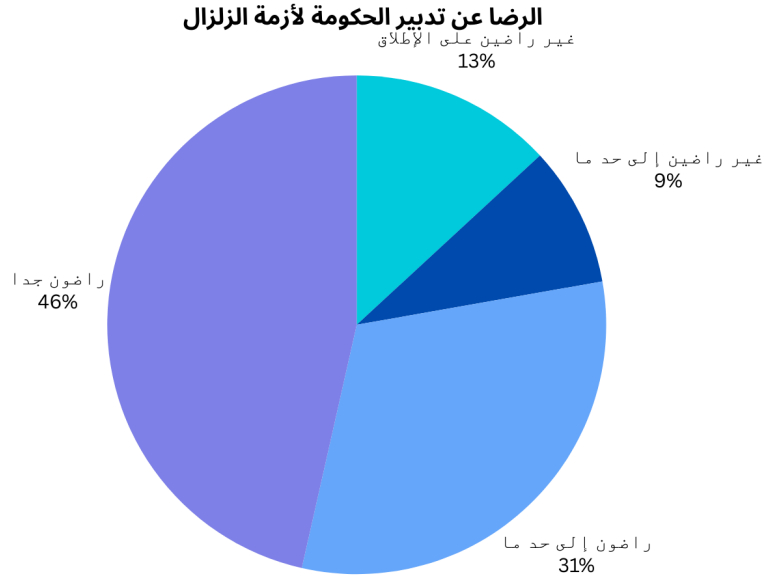
فعالية التدبير الحكومي

يظهر جلياً مدى أهمية فعالية الحكومة في إدارة وتدبير الأزمات وكذا تأثيرها على نظرة المواطنين إلى الحكومة بشكل عام. هذا لأن بناء الثقة بين الحكومات ومواطنيها أساس العمل السلس للمجتمع المعاصر (روبنسون وآخرون، 2020). كما أنه من الواضح أن التدبير الفعال للأزمة يجب أن يعطي الأولوية لتقليل المخاطر وتقليل التكاليف على المجتمع. ونقترح أن تقيّمات المواطنين لطريقة تعامل الحكومة مع الأزمات تلعب دوراً محورياً في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية. هذه الثقة، بدورها، تشجع الأفراد، بمحض إرادتهم، على دعم مبادرات الحكومة الهادفة إلى مواجهة التحديات التي تطرحها مثل هذه الأزمات والتفاعل معها (ذات المرجع)

كما تكشف النتائج عن وجهة نظر دقيقة بخصوص مستويات الرضا حول تعامل الحكومة مع أزمة الزلزال حيث أعربت الأغلبية، التي تشكل 77% من المجيبين، عن رضاها، وأشار 46% إلى أنهم "راضون جداً" و31% آخرون عبروا عن كونهم "راضين إلى حد ما". ويؤكد هذا المستوى الكبير من الاستحسان بعضاً من جوانب نجاعة الحكومة في تدبيرها لهذه الأزمة. ومع ذلك، يبقى من الضروري معالجة المخاوف التي أثارها نسبة 22% المتبقية من الفئة التي أجابت على الاستبيان. إذ أعرب 9% منهم عن كونهم "غير راضين إلى حد ما"، بينما أعربت نسبة الـ 13% عن كونها "غير راضية على الإطلاق". وتسلط هذه الأصوات المعارضة الضوء على مجالات التحسين المحتملة في استجابة الحكومة للأزمات. حيث يشكل فهم الأسباب وراء عدم الرضا جوهر مسار تحسين صانعي السياسات لاستراتيجياتهم وزيادة مستويات الرضا العام في الجهود المستقبلية لتدبير الأزمات. (راجع الشكل 10)

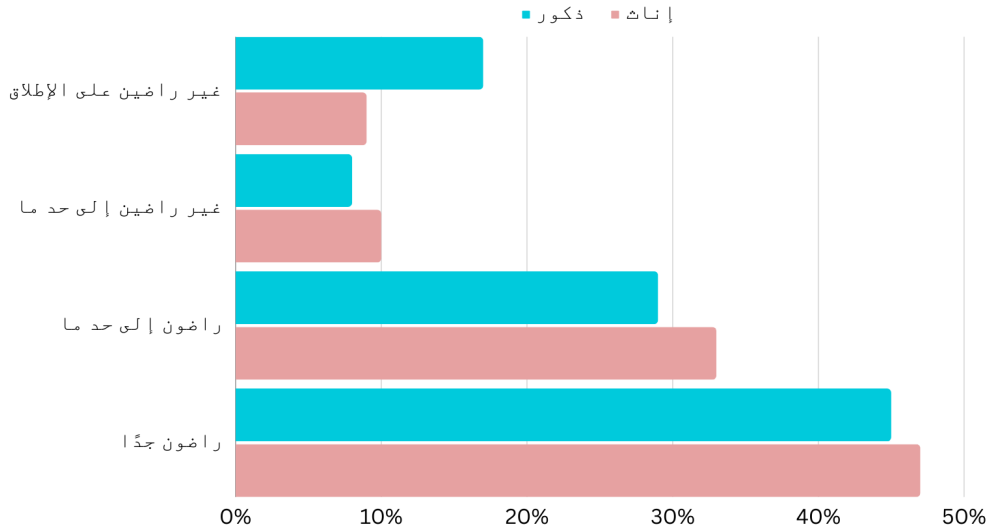
5 روبنسون، سكوت إي، جوزيف تي. ريبيرجر، كوهيكا غوبتا، جينيفر أ. روس، أندرو إس. فوكس، هانك سي. جينكينز-سميث، وكارول إل سيلفا. 2020. «الأهمية وعمليات الثقة السياسية في جائحة كوفيد-19». مراجعة الإدارة العامة. 13333. <https://doi.org/10.1111/puar.13333>.

الشكل 10 الرضا عن تدبير الحكومة لأزمة الزلزال

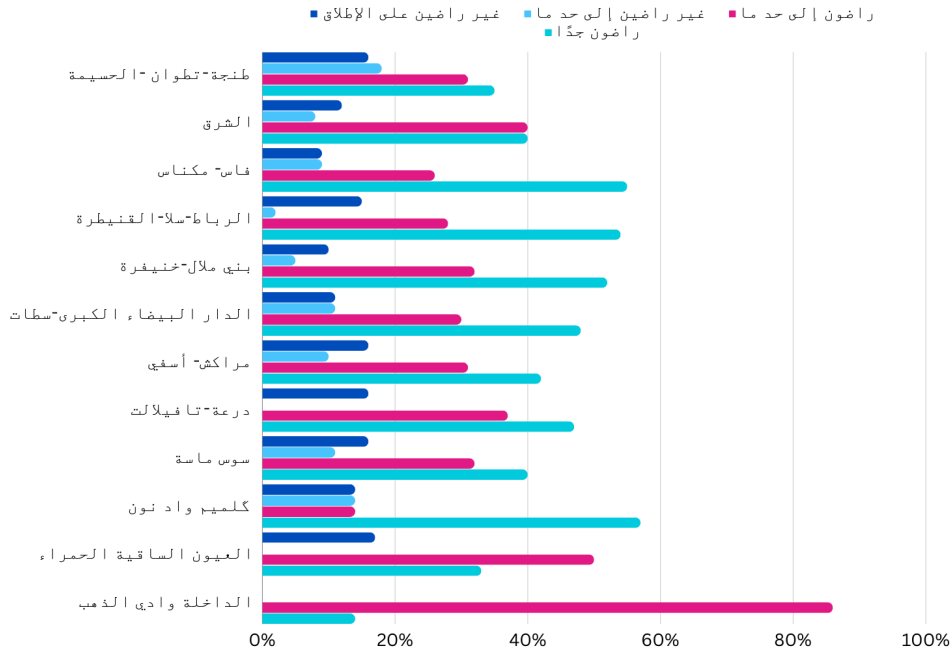


و بالاستعانة بتقاطع البيانات حسب النوع الاجتماعي، نجد أن 45% من الذكور "راضون جداً"، بينما كانت نسبة 17% "غير راضية على الإطلاق". بالمقابل، كان 47% من الإناث "راضيات جداً"، و9% "غير راضيات على الإطلاق" (راجع الشكل 11). وبالمثل، نجد تبايناً في مستويات الرضا عن تدبير الحكومة لأزمة الزلزال عبر جهات المملكة المختلفة. ففي جهة الرباط-سلا-القنيطرة، أعربت نسبة 54% عن كونها "راضية جداً"، بينما كانت نسبة 15% "غير راضية على الإطلاق". أما في جهة مراكش-آسفي، نجد نسبة أن 42% "راضية جداً"، مع نسبة 16% "غير راضية على الإطلاق". وشهدت جهة الدار البيضاء-سطات 48% من المجيبين "راضين جداً" و11% منهم "غير راضين على الإطلاق". أما في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، نجد نسبة 35% "راضية جداً"، ونسبة 16% "غير راضية على الإطلاق" (راجع الشكل 12).

الشكل 11 الرضا عن تدبير الحكومة لأزمة الزلزال/بناء على النوع الاجتماعي

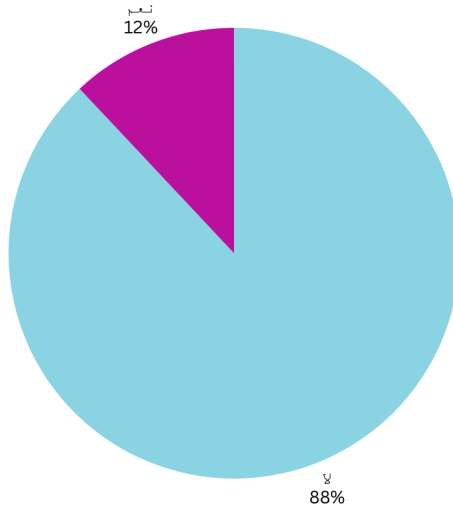


الشكل 12 الرضا عن تدبير الحكومة لأزمة الزلزال / حسب الجهة



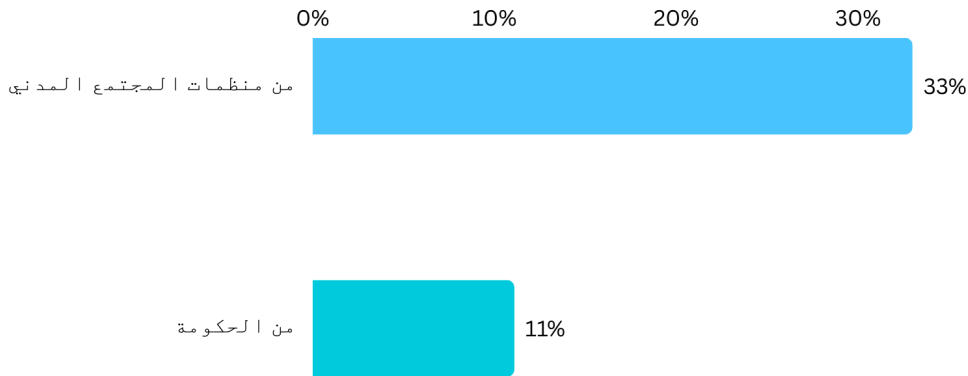
سعى الاستبيان إلى تحديد التأثير المباشر للزلزال على المجيبين وما إذا كانوا قد تلقوا الدعم والمساعدة من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني أو المنظمات الخيرية. وكشفت النتائج أن 12% من المجيبين أبلغوا عن تأثرهم المباشر بالزلزال، بينما أشارت الأغلبية، التي تشكل 88% من المجيبين، إلى أنهم لم يتأثروا بشكل مباشر (راجع الشكل 13).

الشكل 13 | للتأثير المباشر للزلزال على المجيبين على الاستبيان



من بين أولئك الذين تأثروا مباشرة بالزلزال، أبلغ 11% فقط منهم عن تلقي الدعم والمساعدة من الحكومة، بينما أبلغ 33% منهم عن تلقي الدعم والمساعدة من منظمات المجتمع المدني والجهات الخيرية، مما يشير إلى تفوق نسبة مساعدات هذه الأخيرة على نسبة المساعدات الحكومية (راجع الشكل 14).

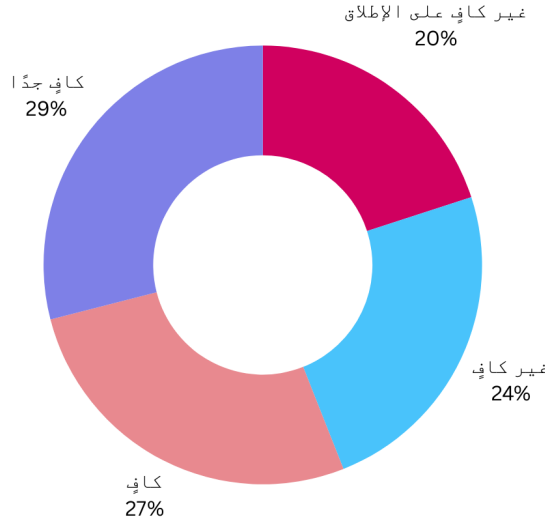
الشكل 14 | تلقي الدعم والمساعدة من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني



هدف هذا الاستبيان إلى تقييم مدى رضا المجيبين عن كفاية الدعم والمساعدة المقدمين من الحكومة في أعقاب الزلزال. وكشفت نتائجها عن آراء متنوعة بين المشاركين بخصوص كفاية المساعدة الحكومية إذ أعرب تقريباً 56% من المجيبين عن درجات متفاوتة من الرضا عن الدعم الذي قدمته الحكومة. بالمقابل، شعرت نسبة ملحوظة تبلغ 44% من المجيبين بأن دعم الحكومة كان غير كافٍ (راجع الشكل 15). وقد تشمل العوامل المساهمة في وجهات النظر المختلفة هذه

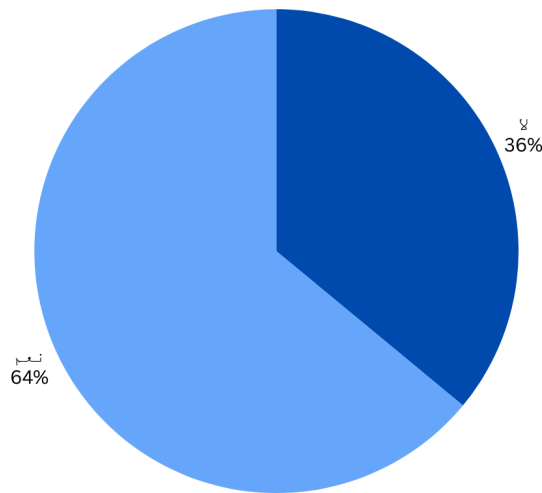
تباينات في توزيع المساعدات، والفروقات في الوصول إلى المساعدة، أو حجم تأثير الزلزال على الظروف الفردية.

الشكل 15 الانطباع حول كفاية دعم الحكومة



و تكشف هذه الإحصائيات عن مستويات متفاوتة من الانخراط والدعم من المجيبين تجاه ضحايا الزلزال. حيث تقدم البيانات فحصًا دقيقًا لمساهمات الأفراد في دعم ضحايا الزلزال، مقدمةً رؤى حول فعالية وتوزيع جهود المساعدة. بينما أبلغ جزء ملحوظ (64%) من المجيبين عن مساهماتهم في مساعدة الضحايا. وتكشف التحليلات الإضافية عن منظر معقد للانخراط (راجع الشكل 16).

الشكل 16 جهود المساهمة في دعم ضحايا الزلزال



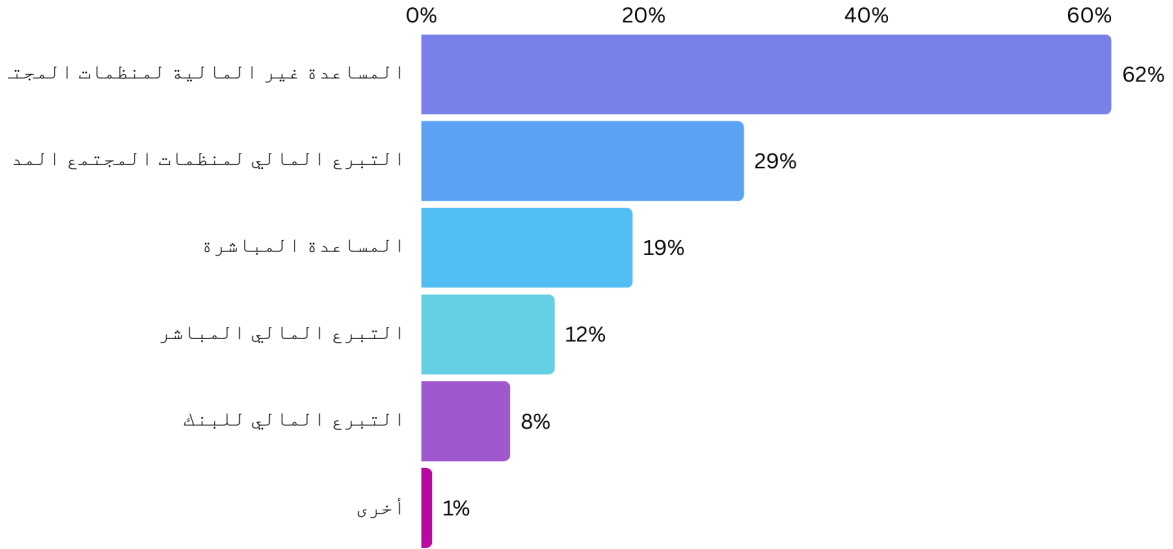
يظهر بشكل لافت، أن نسبة كبيرة بلغت (52%) لم تقدم وقتها وجهدها بشكل مباشر، ما يشير إلى وجود فجوات محتملة في مشاركة المجتمع أو الوعي بالفرص المتاحة للمساعدة المباشرة مما يدل بدوره على حاجة إلى مبادرات توعوية وتثقيفية تستهدف تعزيز مشاركة المجتمع في جهود الاستجابة للكوارث.

علاوة على ذلك، فإن النسبة المنخفضة (12%) من المجيبين الذين قاموا بالتبرعات المالية مباشرةً للضحايا تطرح أسئلة حول فعالية المساهمات المالية على المستوى الفردي في معالجة الاحتياجات الفورية للمتأثرين. بالمقابل، اختارت نسبة أعلى نسبياً (29%) التبرع لمنظمات المجتمع المدني، ما يشير إلى ثقة متصورة في قدرة هذه الكيانات على تقديم المساعدة بفعالية. ومع ذلك، يستلزم الفرق بين التبرعات المالية لمنظمات المجتمع المدني وتلك الموجهة مباشرة للضحايا فحماً أكثر دقة للتأكد مما إذا كانت الموارد تُخصص بشكل أمثل لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

كذلك، يُبرز انتشار المساعدة غير المالية (62%) المقدمة لمنظمات المجتمع المدني أهمية أشكال الدعم المتنوعة بصرف النظر عن المساهمات المالية. ومع ذلك، فإن الإقبال المحدود (8%) على التبرعات للحساب البنكي الرسمي المخصص لتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال يشير إلى وجود مخاوف محتملة بشأن الشفافية وفعالية جهود الإغاثة المركزية. ويؤكد هذا على أهمية آليات التواصل والمساءلة القوية لزرع الثقة بين المتبرعين وضمان استخدام الموارد بفعالية. (الشكل 17)

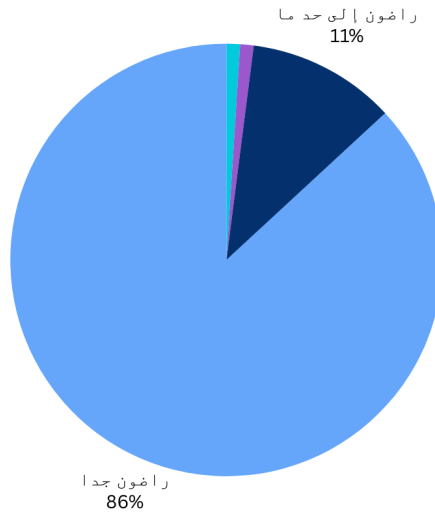
وبشكل أعم، بينما تعكس البيانات مستويات مشرّفة من الانخراط المجتمعي في دعم ضحايا الزلزال، تسلط الفجوات الحرجة والتفاوتات في توزيع المساعدات وفعاليتها الضوء على الحاجة إلى تدخلات مُستهدفةٍ وتحسينٍ للتنسيق بين الأطراف المعنية لتحسين جهود الإغاثة ومعالجة الاحتياجات المتطورة للمجتمعات المتأثرة.

الشكل 17 أشكال الدعم



تستحق مستويات الرضا العالية (97%) التي أعرب عنها المجيبون بخصوص مساهمة منظمات المجتمع المدني والجمعيات أثناء عمليات الإنقاذ وفي مساعدة الضحايا، الدِّكْر وتماشى مع النقاط الرئيسية الملاحظة في التحليل السابق. كما تعكس هذه النتائج ثقة قوية في فعالية واستجابة منظمات المجتمع المدني في جهود الاستجابة للكوارث (راجع الشكل 18). كما تؤكد مستويات الرضا المعروضة على الحاجة الماسة لتعزيز الشراكات القوية بين الهيئات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والأطراف المعنية الأخرى في تدبير الكوارث. أما الاستقبال الإيجابي لمساهمات منظمات المجتمع المدني فهذا يبرز دورها الأساسي كفاعلين رئيسيين في جهود الاستجابة للكوارث والتعافي منها.

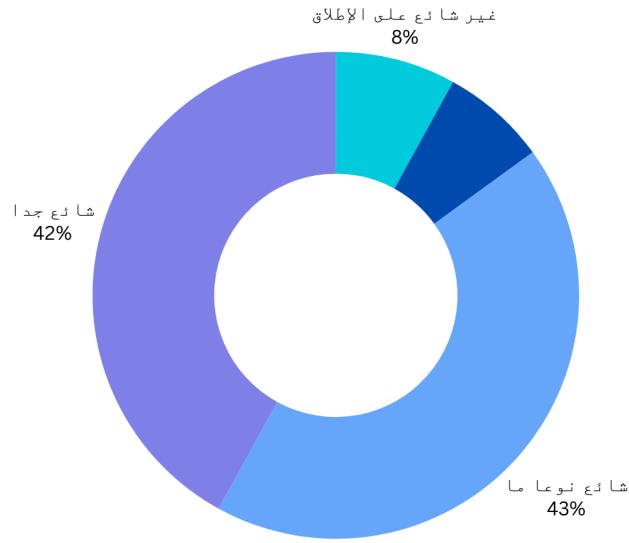
الشكل 18 معدل الرضا عن مساهمات منظمات المجتمع المدني والجمعيات خلال عمليات الإنقاذ والإغاثة



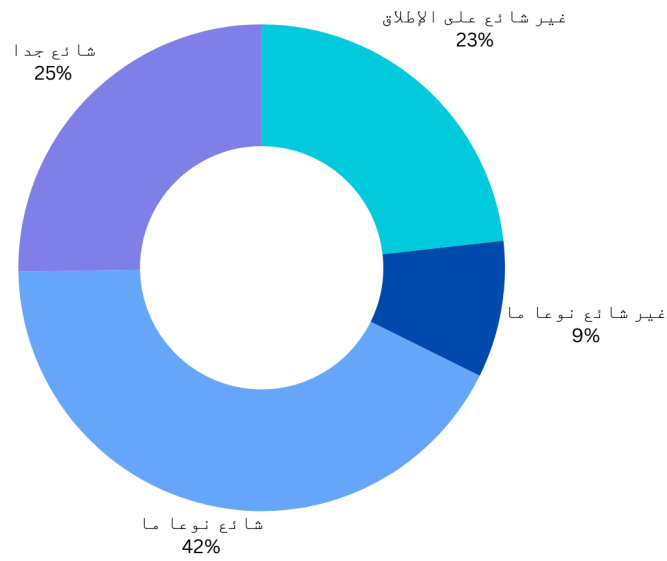
تعكس الإجابات تصوراً مقلقاً لسوء السلوك والتحديات في توزيع المساعدات خلال أزمة الزلزال. فعلى سبيل المثال، يُنظر إلى سرقة المساعدات والتلاعب بها على أنها منتشرة جداً أو منتشرة من قبل ما مجموعه 90% من المجيبين، مما يشير إلى مشاكل كبيرة في المساءلة والنزاهة في تدبير المساعدات. وبالمثل، تسلط النسب العالية للمجيبين الذين ينظرون إلى احتكار توزيع المساعدات (76% من المجموع) وانتشار الأخبار الزائفة (85% من المجموع) كأشياء منتشرة جداً أو منتشرة الضوئية على تآكل الثقة والشفافية في جهود الإغاثة. علاوة على ذلك، تنظر نسبة كبيرة تبلغ 76% من المجيبين إلى احتكار توزيع المساعدات على أنه منتشر جداً أو منتشر، بينما تحمل نسبة ساحقة تبلغ 85% تصوراً ماثلاً بخصوص انتشار الأخبار الزائفة. بالإضافة إلى ذلك، تعبر نسب ملحوظة من المجيبين عن مخاوف بشأن قضايا مثل التحرش الجنسي والاستغلال (67%)، وعدم الاكتراث لثقافة المجتمعات المتأثرة بالزلزال وحقوقهم في الخصوصية (70%)، والاستغلال لأغراض دعائية (83%)، والتلاعب من قبل التجار (76%) خلال الأزمة. وتسلط هذه النتائج الضوء على الحاجة الماسة لآليات حكام قوية، وتكريس مبادئ الشفافية، والمعايير الأخلاقية لمعالجة هذه المشاكل في هذه المنظومة وضمان توزيع المساعدات بشكل عادل ومسؤول. وتعتبر الجهود المبذولة لتعزيز الرقابة، وتقوية تدابير النزاهة، وإعطاء الأولوية لكرامة ورفاهية السكان المتأثرين أمراً حتمياً للحفاظ على مبادئ المساعدة الإنسانية وإعادة بناء الثقة في عمليات الإغاثة. (راجع الشكل 19)

الشكل 19 سرقة المساعدات الموجهة لضحايا الزلزال والتلاعب بها

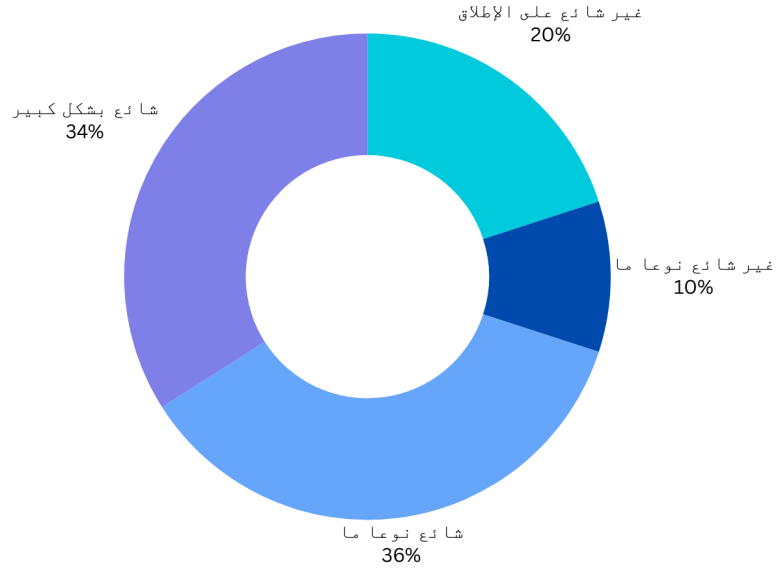
انتشار الأخبار الزائفة



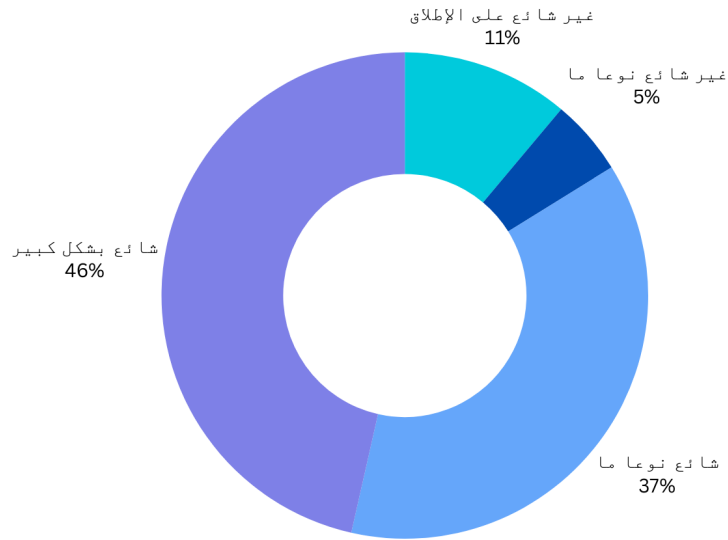
التحرش الجنسي و استغلال القاصرين



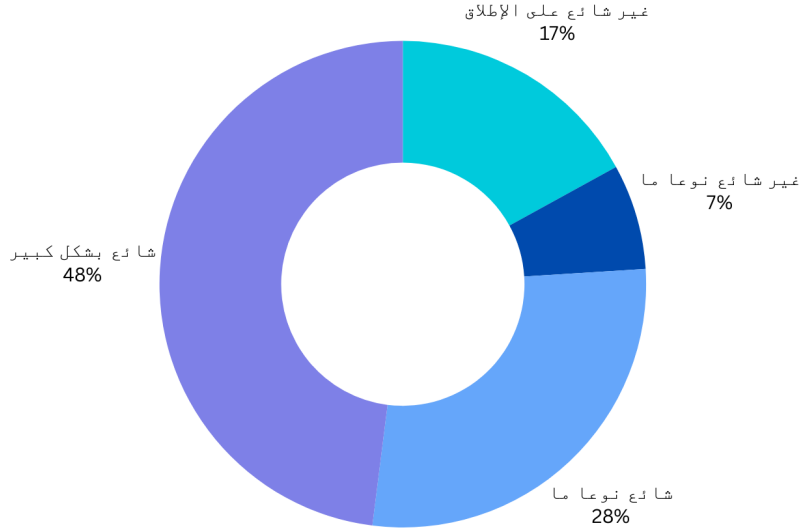
عدم الاكتراث لثقافة الأفراد المتأثرين بالزلزال وحقوقهم في الخصوصية



استغلال بعض الأفراد والجماعات خلال أزمة الزلزال لأغراض دعائية



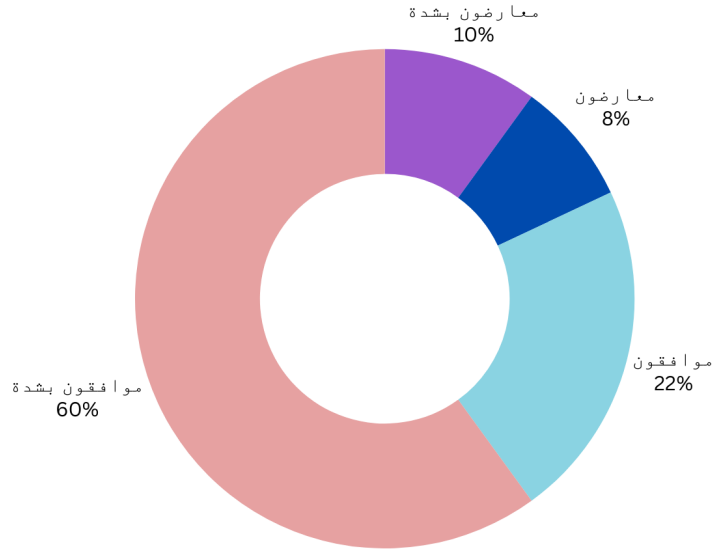
رفع الأسعار من قبل بعض التجار و التلاعب بها



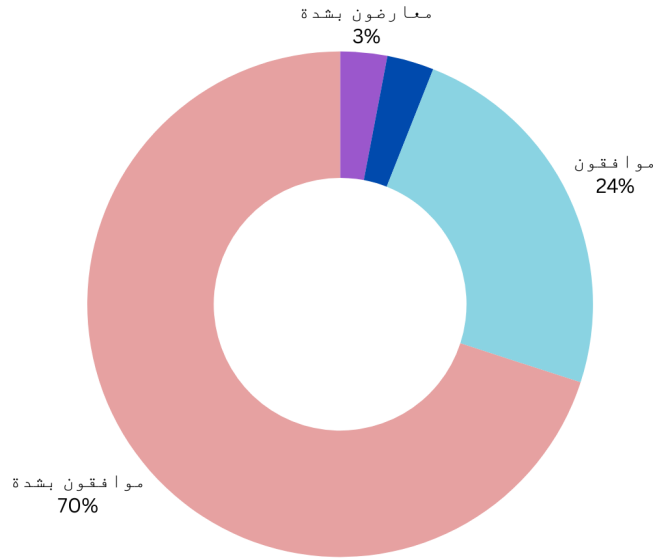
تقدم نتائج الاستبيان وجهة نظر دقيقة حول مختلف البيانات بشأن ما بعد الزلزال، مسلطة الضوء على المشاعر والمعتقدات السائدة بين المجيبين. وبشكل ملحوظ، أعربت أغلبية كبيرة من المجيبين، بإجمالي 82%، إما عن موافقة قوية أو موافقة على أن للحكومة الحق في رفض المساعدة المقدمة من بعض الدول، مثل فرنسا. وتشير هذه النتيجة إلى وجود شعور سائد بالسيادة والاستقلالية في اتخاذ القرارات عندما يتعلق الأمر بشركات المساعدات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، أيدت أغلبية ساحقة، تشكل 94% من المجيبين، بقوة تنفيذ قوانين تفرض معايير بناء مقاومة للزلازل، مما يشير إلى إجماع قوي على أهمية الإجراءات الاستباقية لتعزيز المتانة الهيكلية والتقليل من المخاطر المستقبلية. وبالمثل، يبرز الدعم القوي لدمج طرق الاستجابة للزلازل في المناهج الدراسية، حيث أعرب 96% من المستجيبين عن موافقتهم، مما يؤكد على الدور الحاسم للتعليم في تعزيز الاستعداد والمرونة بين الأجيال القادمة. ومع ذلك، تظهر اختلافات في الرأي بشأن مسار تطور المناطق المتأثرة بالزلازل في المستقبل. فبينما يتوقع جزء كبير، بإجمالي 92% من المجيبين، تطورات إيجابية وزيادة في التنمية، لا تزال هناك أقلية، تمثل 14% من المجيبين، تعبر عن قلقها بشأن احتمالية زيادة الفقر والتخلف في هذه المناطق. كما تسلط هذه الفروقات الضوء على تعقيدات التعافي بعد الكوارث وتؤكد على أهمية استراتيجيات شاملة للتعامل بفعالية مع احتياجات وتطلعات المجتمع المختلفة. (راجع الشكل 20)

الشكل 20 ممارسات في أعقاب الزلزال

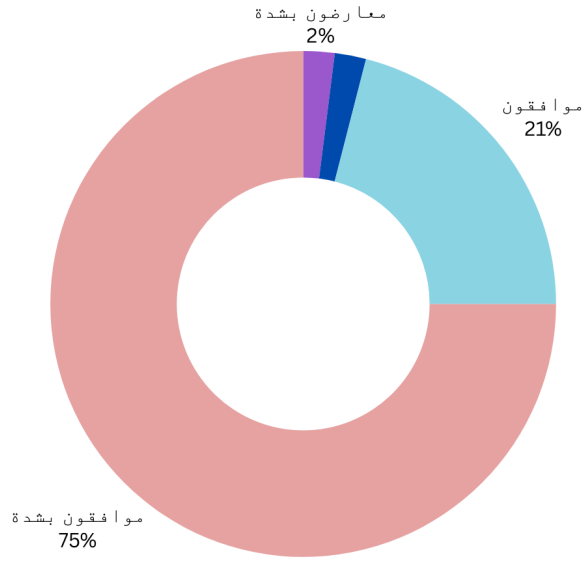
للحكومة الحق في رفض المساعدة المقدمة من بعض الدول مثل فرنسا



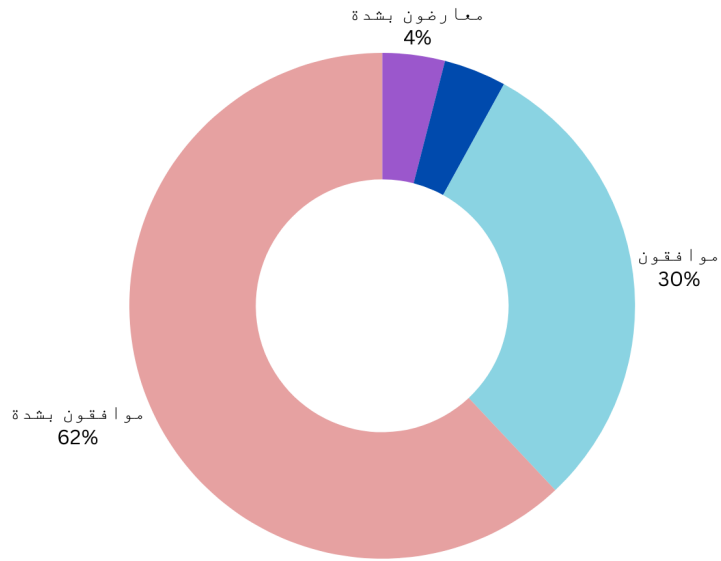
ينبغي على الحكومة سن قانون يفرض مواصفات مقاومة للزلازل في البناء



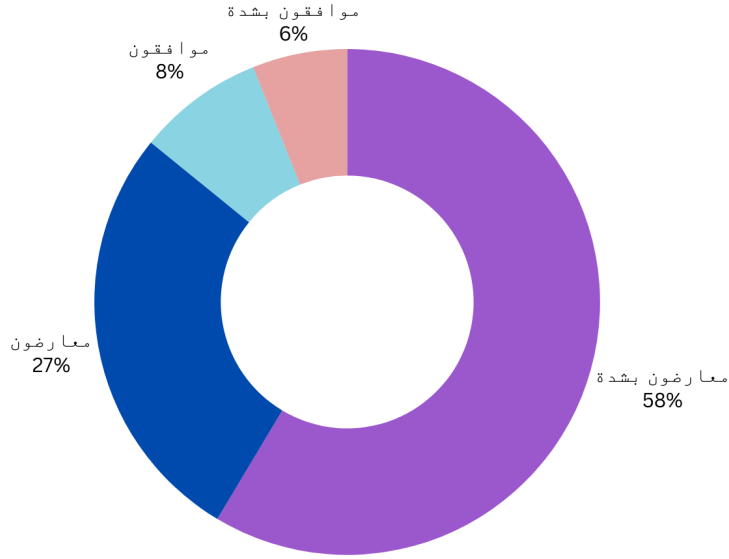
يجب تدريس طرق الاستجابة للزلازل في المدارس



سيكون مستقبل المناطق التي ضربها الزلزال أكثر تطورًا من ذي قبل

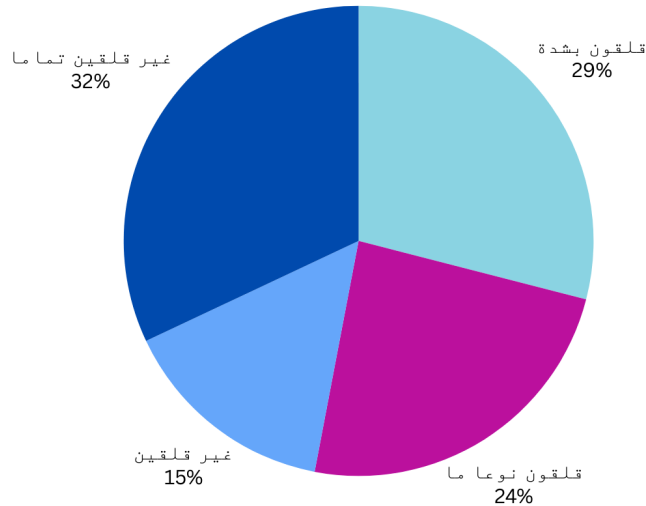


ستعاني المناطق المتأثرة من الزلزال من الفقر وضعف في التنمية مستقبلا



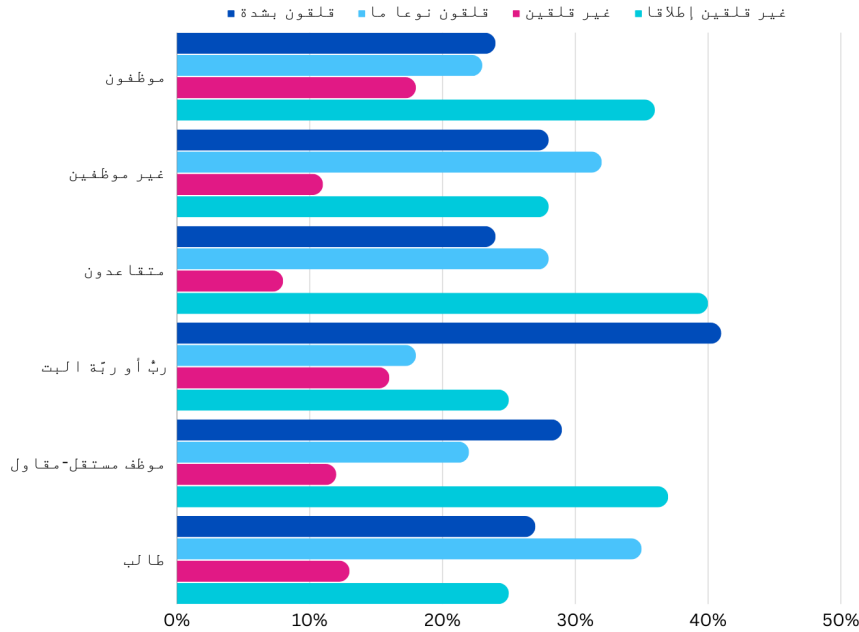
استفسر الاستبيان المجيبين عن مخاوفهم بشأن تأثير الزلزال على الاقتصاد المغربي وتكشف النتائج عن مجموعة متنوعة من المشاعر بين المشاركين إذ أعربت نسبة ملحوظة 53% من المجيبين عن بعض مستويات القلق، وأشارت نسبة 29% إلى أنه "قلقة جداً" و 24% ذكروا أنهم "قلقون إلى حد ما". وفي المقابل، أبلغ ما مجموعه 47% من المجيبين بأنهم إما "غير قلقين" (15%) أو "غير قلقين على الإطلاق" (32%) (راجع الشكل 21).

الشكل 21 القلق من تداعيات الزلزال على الوضع الاقتصادي



يوفر تحليل البيانات بالنسبة للوضع الوظيفي أيضا رؤى إضافية. فمن بين الأفراد الموظفين، كان 24% قلقين جداً، و23% قلقين إلى حد ما. بالمقابل، أعرب 18% عن كونهم "غير قلقين"، بينما كان 36% "غير قلقين على الإطلاق". وأظهر المجيبون العاطلون عن العمل مستويات أعلى من القلق، حيث كانت نسبة 28% "قلقة جداً" ونسبة 32% "قلقة إلى حد ما". بالإضافة إلى ذلك، كانت نسبة 11% "غير قلقة"، ونسبة 28% "غير قلقة على الإطلاق". بينما أظهر الأفراد العاملون المستقلون أنماطاً مماثلة، بحيث أعرب 29% عن كونهم "قلقين جداً" و22% "قلقين إلى حد ما". بالمقابل، أبلغ 12% من المجيبين عن كونهم "غير قلقين"، و37% كانوا "غير قلقين على الإطلاق" (راجع الشكل 22).

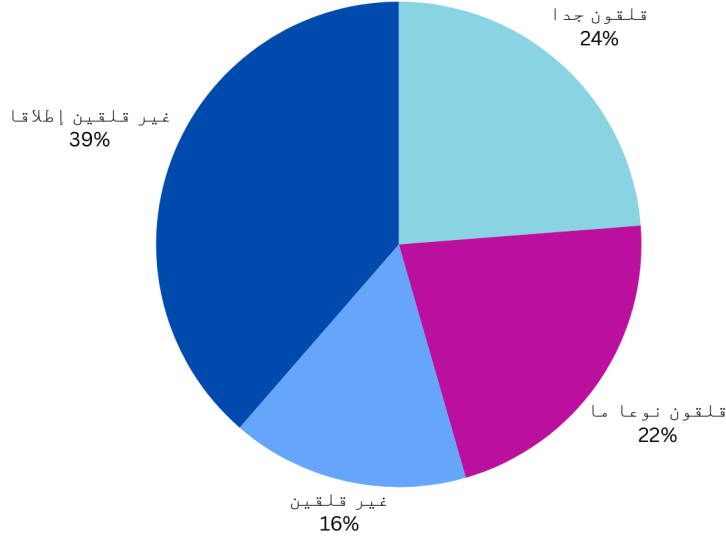
الشكل 22: القلق بشأن التأثير الاقتصادي للزلزال / حسب الوضع الوظيفي



هدف هذا الاستبيان إلى تقييم مخاوف المجيبين بشأن التأثير المحتمل للزلزال على القطاع السياحي في المغرب. وتظهر النتائج مستويات مختلفة من القلق بين المشاركين. بحيث أعرب مجموع 46% من المجيبين عن بعض مستويات القلق، حيث أشار 24% من المجيبين إلى أنهم "قلقون جداً" و22% ذكروا أنهم "قلقون إلى حد ما". في المقابل، أبلغت نسبة كبيرة تبلغ 55% من المجيبين بأنهم إما "غير قلقين" (16%) أو "غير قلقين على الإطلاق" (39%) بشأن تأثيرات الزلزال على قطاع السياحة. ومن المحتمل أن يزيد وقوع الزلزال بالقرب من مراكش، التي تعتبر إحدى الوجهات السياحية المشهورة، من هذه المخاوف، نظراً لأن قطاع السياحة في المدينة يعتبر محورياً للقطاع السياحي الوطنية ككل. وقد تؤدي هذه الاضطرابات المحتملة في المعالم

السياحية الرئيسية والإقامات وبنية النقل التحتية إلى التأثير بشكل سلبي على جذب السياح وإيرادات قطاع السياحة الوطني. (راجع الشكل 23).

الشكل 23 لقلق حيال تداعيات الزلزال على قطاع السياحة



العملية التواصلية خلال الأزمة

مشهد العملية التواصلية المغربي

يعتبر التواصل مفتاحًا فعالًا لتدبير الكوارث كما أن الهدف منه خلال الأزمة بشكل عام هو إخبار وتوعية الأطراف المعنية المختلفة والتواصل معها بهدف خلق مرونة وثقة بينهم وبين المجتمعات بشكل عام. ومع ذلك، يتغير دور وسائل الإعلام في الكوارث، وهو مفهوم تقليدي جدًا، مع التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات. ورغم أن قيمتها لا تزال واضحة، إلا أن دورها تعزز بانفجار وسائل التواصل الاجتماعي. وتلعب وسائل الإعلام الجماهيرية مثل الصحف والإذاعة والتلفزيون دورًا حيويًا في عمليات التواصل خلال الكوارث ولكنها تسهل بشكل أساسي نقل المعلومات باتجاه واحد. بينما تخلق وسائل التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك، وتويتر، والإنترنت بشكل عام من ناحية أخرى فرص التفاعل ثنائي الاتجاه بين المنظمات والجمهور والأفراد⁶. وهكذا تصبح العلاقة التواصلية رقمية وأفقية، ومتعددة الإشارات، ومتعددة الاتجاهات، حيث يمكن للجميع أن يكونوا مرسلين ومستقبلين للرسائل. لكن للأسف، أدى ظهور وسائل التواصل الاجتماعي إلى تداول غير مسبوق للمعلومات الزائفة في مجتمعنا، مما تسبب

6 جي دي فراوستينو، ليوي، جين واي. 2012. «استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أثناء الكوارث: مراجعة لقاعدة المعرفة والنغرات»، التقرير النهائي إلى قسم العوامل البشرية/العلوم السلوكية، مديرية العلوم والتكنولوجيا، وزارة الأمن الداخلي الأمريكية. كوليج بارك، ميريلاند: ستارت.

في أضرار للسكان والمجموعات الاجتماعية حينما تعلق الأمر بالالتزام بالتدابير الوقائية. وفي نفس السياق رأينا تغيرا في كيف ينظر الجمهور إلى وسائل الإعلام مع هذه التكنولوجيا الجديدة.

و ينقسم مشهد وسائل الإعلام المغربية إلى الصوتيات، والمرئيات، والصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من فتح عملية منح التراخيص للقطاع الخاص في 2006 و 2008، إلى جانب قانون الاتصال السمعي البصري 7 لعام 2004 الذي أنهى احتكار الحكومة له، لا يزال قطاع التلفزيون المغربي مملوكًا بالأغلبية للدولة، مع سياسات تحريرية مصممة لتناسب مع ذلك. وعلى أرض الواقع نجد أن من بين القنوات التلفزيونية المرخصة في المغرب، ثمانية تنتمي إلى الدولة وواحدة تمتلك الدولة فيها حصة الأغلبية⁸. وتعتبر قنوات "الأولى" و "القناة الثانية" 2M من أكثر القنوات التلفزيونية المتاحة للمشاهدين كون استقبالها لا يتطلب سوى التوفر على لاقط هوائي. وتبث القنوات برامجها بشكل رئيسي باللغتين العربية والفرنسية. كما يمكن رؤية الإسبانية والأمازيغية أيضًا، خاصة في القناة الأولى، من خلال بعض نشرات الأخبار. ويضم البلد أيضًا أكثر من 20 محطة إذاعية، بعضها وطني، بينما البعض الآخر جهوي. أما بالنسبة للصحافة، فهناك أكثر من 600 صحيفة متنوعة من حيث اللغة، أي العربية والفرنسية بشكل رئيسي، وأقل باللغات الأمازيغية والإسبانية؛ وهي متنوعة من حيث دورية النشر، سواء يومية أو أسبوعية، أو نصف شهرية وشهرية؛ وتختلف أيضًا من حيث توجهاتها ما بين صحف مستقلة أو منتمية لحزب معين؛ بالإضافة إلى تنوع المواضيع الرئيسية التي تتطرق إليها، كصحافة أخبار أو صحافة متخصصة. كما أدى ظهور مواقع الأخبار عبر الإنترنت إلى تغيير جذري في توفير الأخبار وأنماط استهلاك وسائل الإعلام في المغرب.

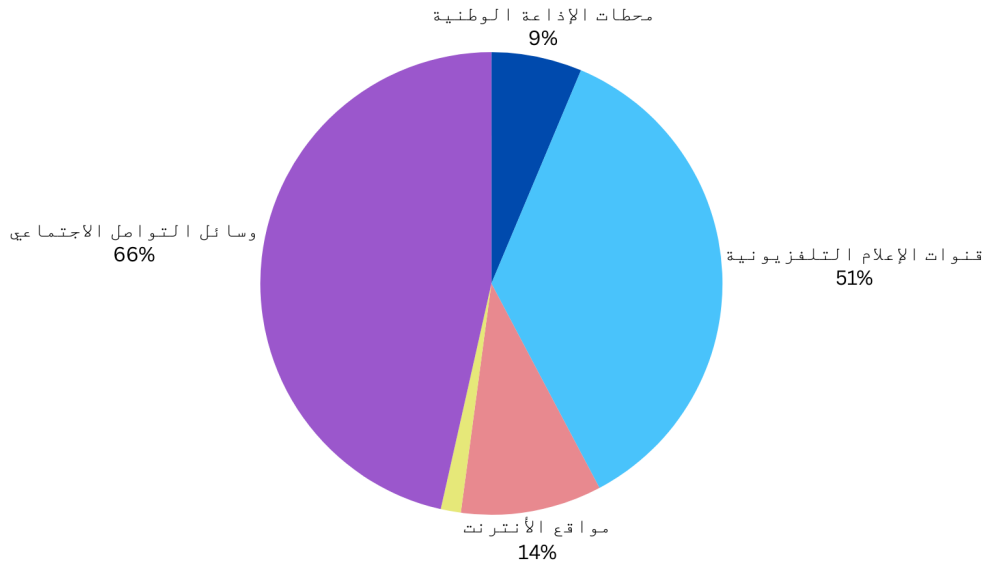
7 ثلاثة قوانين محددة موجودة لتنظيم قطاع الإعلام في المغرب: قانون البريد والمواصلات (1997)؛ قانون البث (2005)؛ قانون الصحافة والنشر (2016).

8 <https://maroc.mom-gmr.org/en/media/tv/>

النتائج

عندما طُلب من المجيبين اختيار 2 أو 3 خيارات من القائمة المقدمة، كشفت نتائج الاستبيان عن مشهد مثير للاهتمام لاستهلاك المعلومات خلال الزلزال، حيث ظهرت وسائل التواصل الاجتماعي كالمصدر السائد، حاصلة على نسبة ملحوظة تبلغ 66% من اختيار المجيبين. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على تأكيد للتأثير الشامل لمنصات مثل فيسبوك، واتساب، ويوتيوب، وتويتر في نشر التحديثات الفورية وتعزيز التفاعل المجتمعي خلال حالات الأزمات. تلت ذلك بشكل وثيق قنوات التلفزيون الإعلامية، التي جذبت انتباه 51% من المشاركين، مؤكدة على التأثير المستمر للتلفزيون كمصدر أساسي للأخبار. وفي غضون ذلك، حصلت مواقع الإنترنت على حصة ملحوظة ولكن أقل نسبياً بنسبة 14%، مما يشير إلى تحول نحو المنصات الإلكترونية لتلقي المعلومات. أما عن الصحف التقليدية وقنوات الإذاعة الوطنية فقد أظهرت شعبية أقل، حيث اتجه فقط 2% و9% من المجيبين، على التوالي، إلى هذه المصادر الأكثر تقليدية. (راجع الشكل 24)

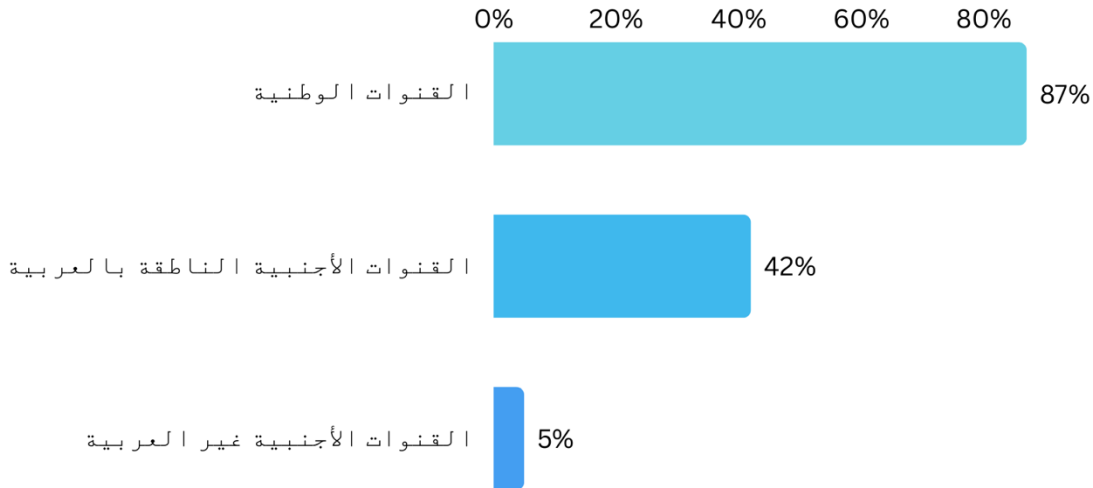
الشكل 24 مصادر الحصول على الأخبار والمعلومات حول الزلزال



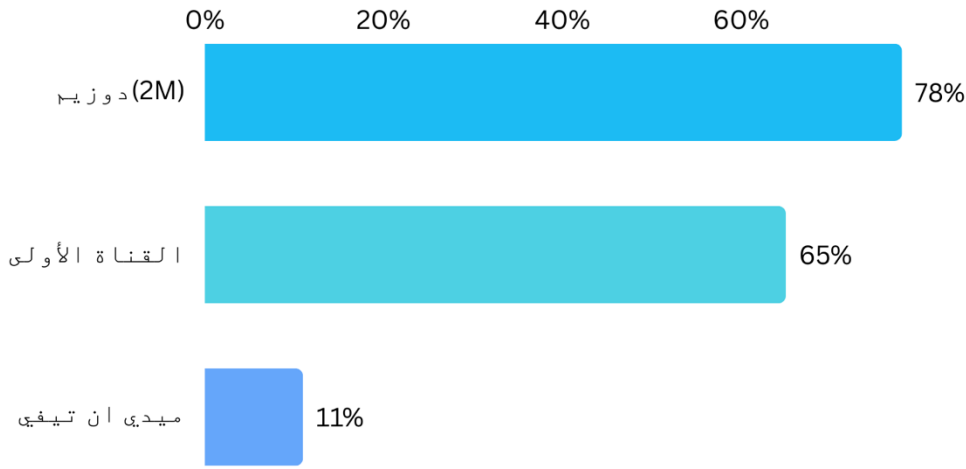
ويكشف تحليل الأجوبة على هذا السؤال بخصوص قنوات الإعلام التي يتابعها المجيبون على الاستبيان للحصول على أخبار الزلزال عن اتجاهات ملحوظة في سلوك البحث عن المعلومات لدى السكان الذين شملهم هذا الاستبيان. وطُلب مرة أخرى من المجيبين اختيار 2 أو 3 خيارات من القائمة المقدمة. لتظهر نسبة كبيرة تبلغ 87% من المجيبين تفضيلاً قوياً للقنوات الوطنية، حيث فضل 65% قناة الأولى، واختار 78% القناة الثانية "دوزيم"، بينما فضل

11% ميدي أن تيفي . ويؤكد هذا الاعتماد الكبير على المصادر المحلية على المصدقية والثقة المتصورة المرتبطة بمنصات الأخبار الوطنية في أوقات الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، أظهر 42% من المشاركين اهتمامًا بالقنوات الأجنبية الناطقة باللغة العربية، بما في ذلك الجزيرة (36%)، العربية (11%)، فرانس 24 العربية (3%)، و BBC عربي (2%). ويشير هذا التركيز المزدوج على كل من القنوات الوطنية والأجنبية الناطقة بالعربية إلى نهج متعدد الأوجه لاستهلاك الأخبار، حيث يسعى المحييون إلى تحقيق توازن بين المنظورات المحلية والإقليمية للأحداث . علاوة على ذلك، أشار 5% من المحييين إلى تفضيلهم لقنوات أجنبية غير ناطقة بالعربية. وعلى الرغم من كونها نسبة أصغر، إلا أن هذه المجموعة تمثل الأفراد الذين يلجؤون إلى المصادر الدولية للحصول على سياق عالمي أوسع وربما سرد مختلف حول الزلزال (راجع الشكل 25).

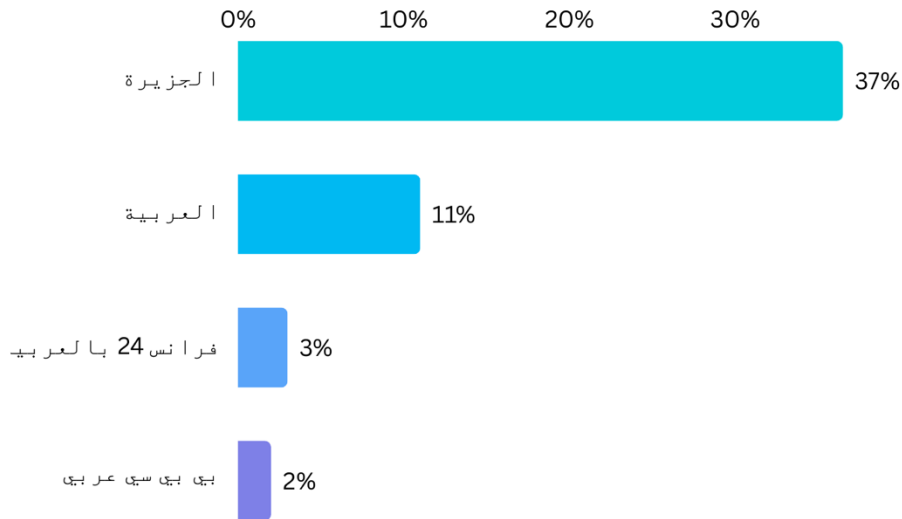
الشكل 25 قنوات الإعلام المتبعة للحصول على تغطية أكثر عن الحدث



قنوات الإعلام المتبعة للحصول على تغطية أكثر عن الحدث (القنوات الوطنية)



قنوات الإعلام المتبعة للحصول على تغطية أكثر عن الحدث (القنوات الأجنبية الناطقة باللغة العربية)

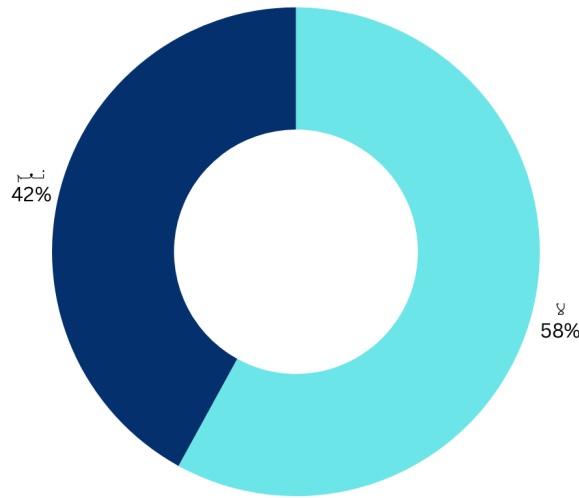


استكشف الاستبيان تجارب المشاركين مع المعلومات المضللة أو الأخبار الزائفة المتعلقة بالزلزال حيث أبلغ 42% من المجيبين عن مواجهة أخبار حول الزلزال تبين لاحقًا أنها كاذبة أو غير صحيحة. ; من بين أولئك الذين أبلغوا عن مواجهة المعلومات المضللة، نسبة كبيرة تبلغ 79% نسبو الأخبار الكاذبة أو غير الصحيحة إلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك، وتطبيق المراسلة الفورية واتساب، ومنصة يوتيوب، ومنصة تويتر.

ويسلط انتشار المعلومات المضللة/الزائفة الضوء على التحديات في نشر المعلومات الدقيقة والموثوقة خلال حالات الأزمات، مؤكدةً على أهمية معرفة الإعلام واستراتيجيات التواصل الفعالة لمكافحة انتشار المعلومات الزائفة. (راجع الشكلين 26 و 27)

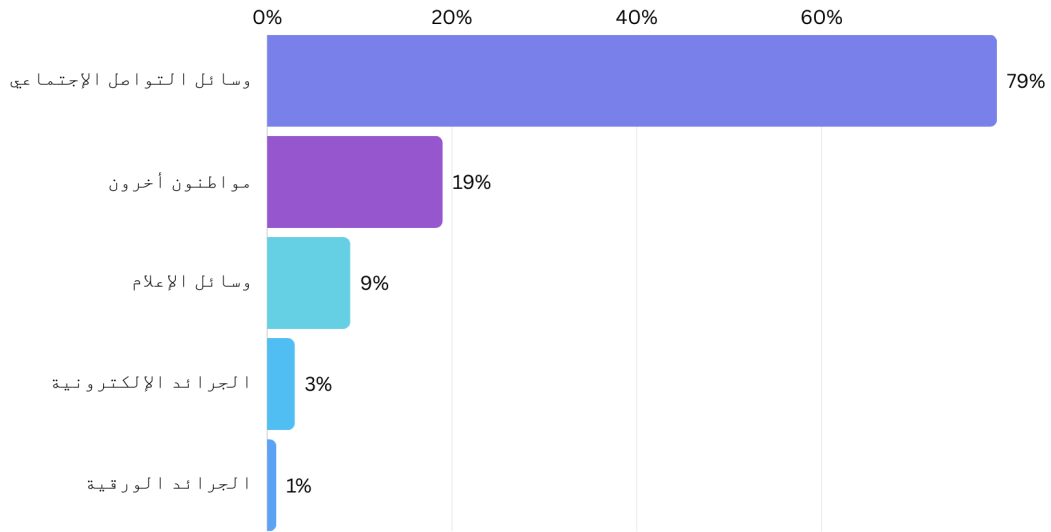
و على الرغم من الارتباط المحتمل لوسائل التواصل الاجتماعي بنشر الأخبار الزائفة، تشير نتائج الاستطلاع إلى وجود تصور إيجابي بشكل رئيسي لدورها خلال أزمة الزلزال. إذ أعربت نسبة كبيرة تبلغ 77% (31% إيجابية جدًا؛ 46% إيجابية إلى حد ما) من المجيبين عن آراء إيجابية بشأن دور المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي خلال هذه الأزمة. وقد يُعزى هذا التوجه الإيجابي إلى قدرة المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي على نشر المعلومات بسرعة، وزيادة الوعي، وتقديم الدعم خلال الأزمات. ومع ذلك، من الضروري الاعتراف بالـ 23% الذين كانت لديهم وجهة نظر سلبية، مع 14% يعتبرون الدور سلبيًا إلى حد ما و 9% من المجيبين يعتبرونه سلبيًا جدًا. (راجع الشكل 28).

الشكل 26 مصادفة أخبار زائفة أو غير صحيحة حول الزلزال

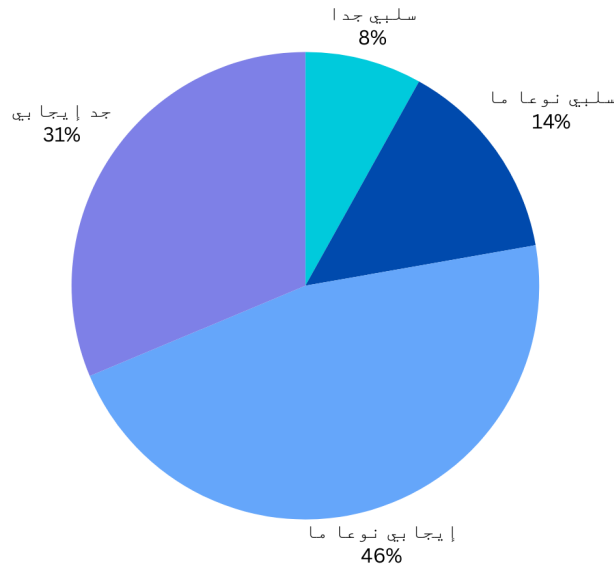


الشكل 27 مصادر الأخبار الزائفة

مصادفة أخبار زائفة أو غير صحيحة حول الزلزال (مصادر الأخبار الزائفة)



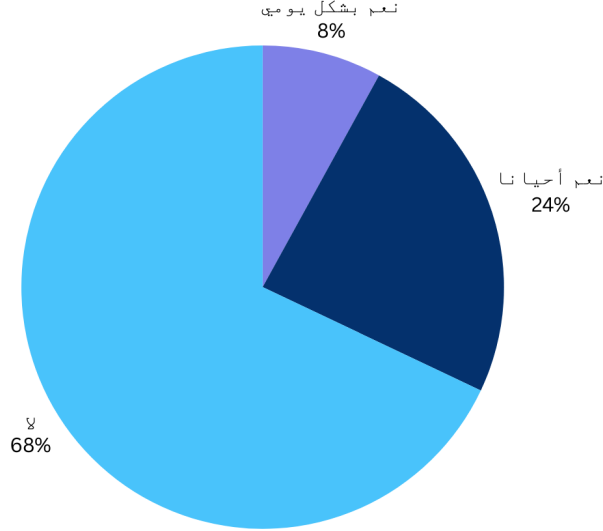
الشكل 28 الانطباع الذي تركه دور مؤثري وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأزمة



لقد استقصى الاستبيان تفاعل المشاركين مع وسائل التواصل الاجتماعي خلال أزمة الزلزال، مسلطاً الضوء على الطرق المتنوعة التي اختار الأفراد التفاعل بها مع الحدث عبر الأنترنت. وأبلغت نسبة كبيرة تصل إلى 68% عن عدم مشاركتهم أي محتوى على منصات مثل تطبيق واتساب، ومنصة فايسبوك، أو منصة تويتر حول الزلزال. وفي المقابل، أشار 24% من المشاركين إلى مشاركة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن بشكل عرضي. وتمثل هذه المجموعة الأفراد الذين شاركوا بشكل انتقائي في مشاركة المعلومات، مما يشير إلى رغبة في المساهمة والتفاعل

مع الحدث الزلزالي عبر الأترنت ولكن بشكل غير منتظم. بينما أبلغت نسبة أقل تصل إلى، 8%، عن مشاركة المحتوى على أساس يومي. (راجع الشكل 29)

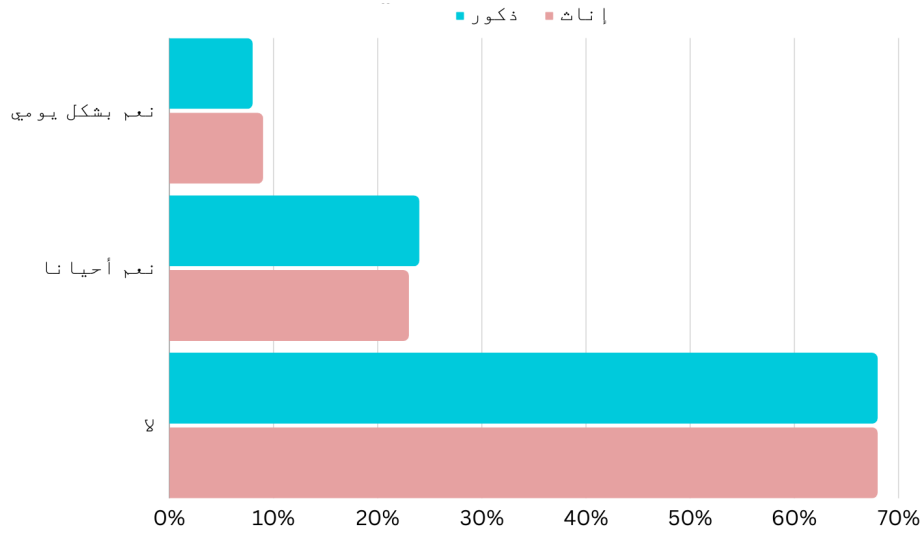
الشكل 29 نمط مشاركة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي خلال أزمة الزلزال



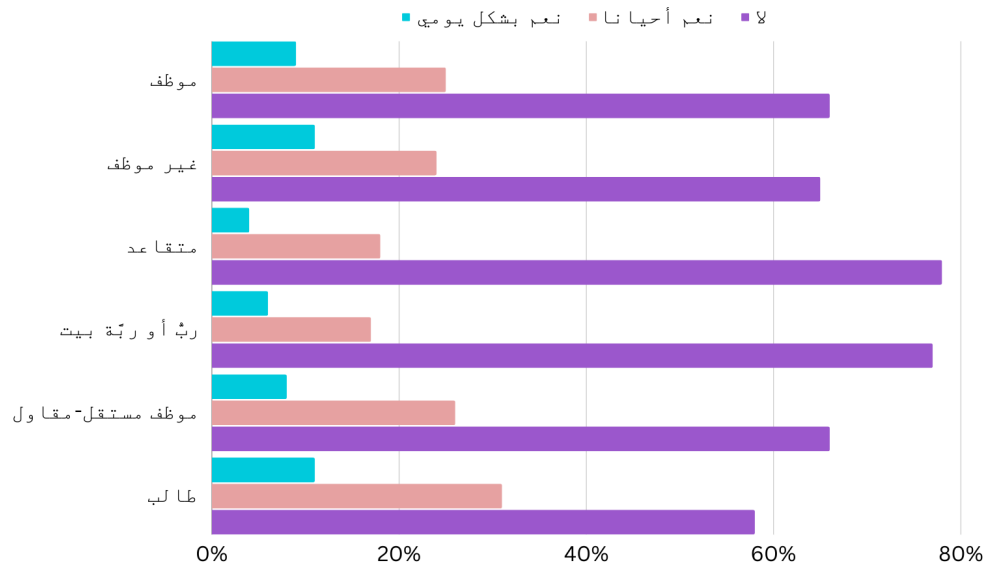
و تكشف نتائج هذا السؤال عند ربطه ببيانات النوع الاجتماعي، أن نسبة 8% من الذكور، شاركوا محتوى حول الزلزال، بينما قام 24% منهم بذلك بشكل عرضي. وفي المقابل، شاركت 9% من الإناث المحتوى، مع مشاركة 23% منهن لهذا المحتوى بشكل عرضي. (راجع الشكل 30)

و تبين تفاعل الأفراد مع وسائل التواصل الاجتماعي خلال أزمة الزلزال عبر فئات ديموغرافية مختلفة. حيث أظهر المشاركون الموظفون مستويات متباينة من المشاركة، حيث شارك 9% المحتوى يوميًا و 25% فعلوا ذلك بشكل عرضي، بينما لم يشارك 66% أي محتوى على الإطلاق. بالمثل، عرض الأفراد العاطلون عن العمل / غير الموظفون أنماطًا متنوعة، حيث شارك 11% منهم يوميًا، و 24% بشكل عرضي، و 65% لم يشاركوا أي محتوى على الإطلاق. وبين فئة الطلاب، شارك 11.5% يوميًا، و 31% بشكل عرضي، بينما لم تشارك ما نسبته 58% أي محتوى متعلق بالزلزال. (راجع الشكل 31)

الشكل 30 نمط مشاركة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي خلال أزمة الزلزال/حسب النوع الاجتماعي

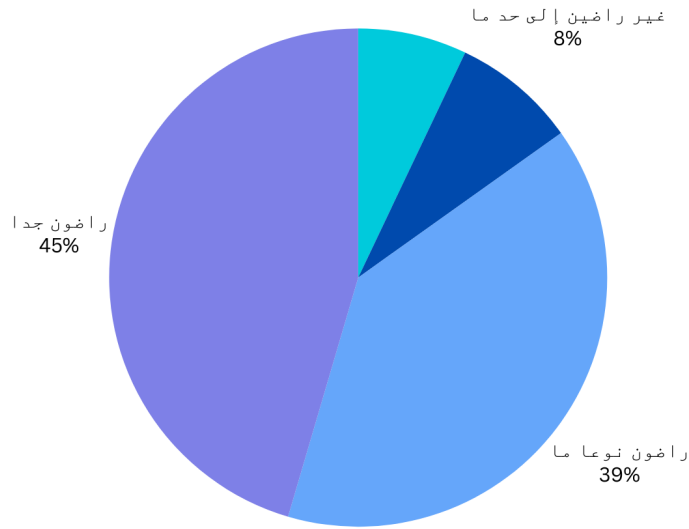


الشكل 31 نمط مشاركة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي خلال أزمة الزلزال/بناء على الوضع الوظيفي



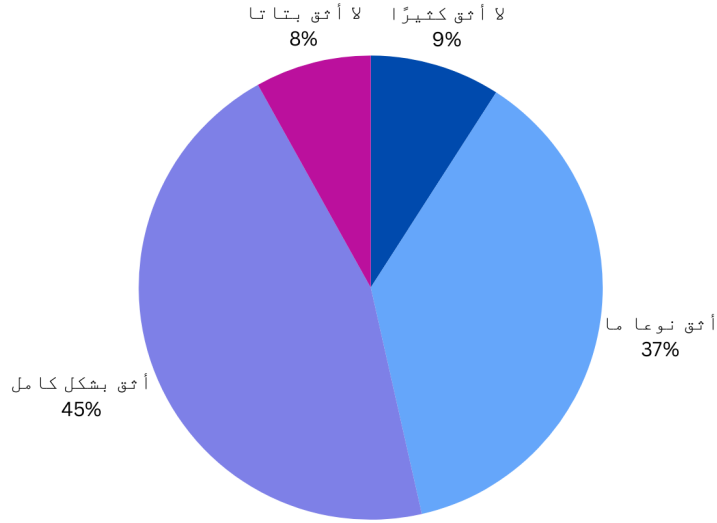
و في تقييم رضا المجيبين عن العملية التواصلية للإعلام العمومي المغربي خلال أزمة الزلزال، أشارت نسبة كبيرة تبلغ 84% (تشمل 45% راضين جدًا و 39% راضين إلى حد ما) إلى تصور إيجابي لفعالية وموثوقية قنوات الإعلام العمومي في نشر المعلومات. بالمقابل، عبرت نسبة مجتمعة تبلغ 15% من المجيبين عن درجات متفاوتة من عدم الرضا، مع تقرير 8% عن عدم الرضا و 7% إضافية تشير إلى أنهم لم يكونوا راضين على الإطلاق عن العملية التواصلية للإعلام العمومي المغربي خلال أزمة الزلزال. (راجع الشكل 32).

الشكل 32 رضا المجيبين على الاستبيان عن العملية التواصلية لوسائل الإعلام العمومية المغربية خلال أزمة الزلزال

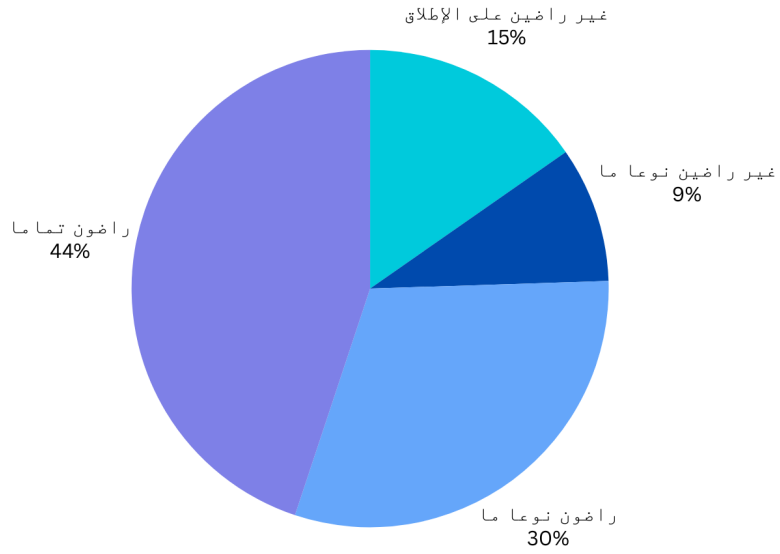


و عند فحص إجابات المشاركين في الاستبيان فيما يخص ثقتهم مستويات متباينة من الثقة في الأخبار التي نشرتها الحكومة بشأن الزلزال، حيث أظهر 82% (45% ثقة كاملة و37% ثقة إلى حد ما). بالمقابل، أظهر 18% تشكيكاً، مع إشارة 9% إلى ثقة محدودة، و9% مهتلين يعبرون عن عدم ثقتهم على الإطلاق في الأخبار التي شاركتها الحكومة والمتعلقة بالزلزال. (راجع الشكل 33). وبالمثل، تسلط نتائج الاستبيان الضوء على انحراف كبير في مستويات رضا المجيبين عن العملية التواصلية للحكومة المغربية مع المواطنين خلال أزمة الزلزال أعربت نسبة كبيرة تبلغ 74% عن رضاها، مع إشارة 44% إلى كونهم راضين جداً و30% إضافيون أبلغوا عن رضاهم إلى حد ما. (انظر الشكل 34)

الشكل 33 الثقة في الأخبار التي نشرتها الحكومة بخصوص الزلزال



الشكل 34 الرضا عن العملية التواصلية للحكومة المغربية خلال أزمة الزلزال



فريق البحث :

محمد مصباح

الدكتور محمد مصباح هو مؤسس ورئيس المعهد المغربي لتحليل السياسات وزميل مشارك في معهد تشاتام هاوس وزميل مع مدرسة نورمان باترسون للشؤون الدولية في جامعة كارلتون. ارتبط الدكتور مصباح سابقا بمركز كارنيجي للشرق الأوسط والمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن. وتركز أبحاثه على الإصلاحات المؤسسية، السياسة العامة، التحول الديمقراطي، ومكافحة التطرف العنيف، والإسلام السياسي. كما بكتابة مجموعة من الأوراق الأكاديمية والسياسية وأجرى جلسات تدريبية حول السياسة العامة. قاد الدكتور مصباح أيضا عديد المشاريع البحثية المعهد المغربي لتحليل السياسات باستخدام التحليل النوعي والكمي.

حصل الدكتور مصباح على عدة جوائز، بما في ذلك منحة شيفنينغ من الحكومة البريطانية، وجائزة أفضل رسالة دكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة محمد الخامس، ومنحة البحث من الشبكة الأفريقية لبناء السلام التابعة لمجلس البحوث الاجتماعية العلمية، نيويورك.

ومن بين أوراق الدكتور محمد مصباح البحثية نجد «التأزر في شمال أفريقيا: تعزيز التعاون»، والتي نشرت من طرف تشاتام هاوس في 2020، «الجهاديون المغاربة: الأبعاد المحلية والعالمية»، نشرت بواسطة مركز الجزيرة للدراسات في 2021، و«مؤشر الثقة في المؤسسات 2022»، نشر بواسطة المعهد المغربي لتحليل السياسات.

رشيد أوزاز

يعتبر الدكتور رشيد أوزاز خبيراً اقتصادياً، وباحثاً، وعضواً مؤسساً مشاركاً في المعهد المغربي لتحليل السياسات. يحمل رشيد درجة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، مع التركيز على رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في المغرب. كما ألف عديد من الأوراق البحثية السياسية والتقارير حول التنمية الاقتصادية في المغرب والإصلاح، والتعليم، علاقات المواطن بالدولة، وتأثير جائحة كوفيد-19 العالمية.

هاجر الإدريسي

تعتبر الدكتورة هاجر الإدريسي باحثة مشاركة في المعهد المغربي لتحليل السياسات وتحمل درجة الدكتوراه في التربية ودراسات التنمية البشرية بإشراف مشترك من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، في المغرب وكلية الدراسات العليا في التربية والتنمية البشرية، في جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. كانت زائرة علمية في مؤسسات مختلفة مثل معهد الدراسات الاجتماعية، جامعة تارتو، إستونيا وجامعة بيرغن، النرويج. كما تتمحور اهتماماتها البحثية حول سياسات تعليم المواطنين، والتعليم العالمي للمواطنة، والمناهج والتدريس، إضافة إلى التنمية المستدامة وتعليم التغيير المناخي. وتشغل الدكتورة الإدريسي حالياً منصب أستاذة مساعدة في المدرسة العليا للتربية والتكوين.



المعهد المغربي لتحليل السياسات
MOROCCAN INSTITUTE FOR POLICY ANALYSIS
٠٥٤١٠٧ ٠٤٣٠٤٥٤ | ٥٥٣٥٤ | +٥٥٠٠٦



MIPAINSTITUTE



MIPAINSTITUTECONTACT@mipa.institute

